تفسير

شيخ الإسلام ابن تيمية

الجامع لكلام الإمام ابن تيمية في التفسير

جمعه وحققه وعلق عليه

إياد بن عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي

راجعه

عثمان بن معلم محمود

أشرف على طبعه

سعد بن فواز الصميل

الجزء الأول

سورة الفاتحة - سورة البقرة

دار ابن الجوزي

سورة الفاتحة

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾.

قال شيخ الإسلام في أسباب نزول الفاتحة:

(وفاتحة الكتاب نزلت بمكة بلا ريب؛ كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر]. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته»[(١)] وسورة الحجر مكية بلا ريب، وفيها كلام مشركي مكة وحاله معهم، فدلّ ذلك على أن ما كان الله ينسؤه فيؤخر نزوله من القرآن كان ينزل قبله ما هو أفضل منه، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون] مكية بلا ريب، وهو قول الجمهور، وقد قيل: إنها مدنية، وهو غلط ظاهر.

وكذلك قول من قال: الفاتحة لم تنزل إلا بالمدينة، غلط بلا ريب. ولو لم تكن معنا أدلة صحيحة تدلنا على ذلك لكان من قال: إنها مكية معه زيادة علم. وسورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص] أكثرهم على أنها مكية. وقد ذكر في أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة[(٢)] وسؤال الكفار من أهل الكتاب اليهود بالمدينة[(٣)]، ولا منافاة؛ فإن الله أنزلها بمكة أولاً، ثم لما سئل نحو ذلك أنزلها مرة أخرى. وهذا مما ذكره طائفة من العلماء وقالوا: إن الآية أو السورة قد تنزل مرتين وأكثر من ذلك.

---

(١) رواه البخاري (٤٤٧٤).

(٢) رواه الترمذي (٣٢٨٧)، وأحمد (٢٠٢٧٢) عن أبي بن كعب رضي الله عنه وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٢٦٨٠).

(٣) رواه الطبري في تفسيره (٢٤/ ٦٨٨)، وابن الضريس في فضائل القرآن (٢٣٦) عن قتادة مرسلاً، وابن أبي حاتم في تفسره (١٢/ ٤٦٥) عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام مرسلاً أيضاً، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٣٨٧) عن محمد بن حمزة عن جده عبد الله بن سلام ولم يدركه.

فما يذكر من أسباب النزول المتعددة قد يكون جميعه حقاً. والمراد بذلك أنه إذا حدث سبب يناسبها نزل جبريل فقرأها عليه ليعلمه أنها تتضمن جواب ذلك السبب، وإن كان الرسول يحفظها قبل ذلك) ا.هـ[١].

وقال في فضل الفاتحة:

(وأم القرآن هي فاتحة الكتاب. قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يقول الله قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فإذا قال العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، قال الله: حمدني عبدي، فإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، قال الله: أثنى علي عبدي، فإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، قال الله: مجدني عبدي، فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، قال الله: هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، قال: هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل»[٢].

فهذه «السورة» فيها لله الحمد. فله الحمد في الدنيا والآخرة، وفيها للعبد السؤال، وفيها العبادة لله وحده، وللعبد الاستعانة. فحق الرب حمده وعبادته وحده، وهذان «حمد الرب وتوحيده» يدور عليهما جميع الدين) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (وأما حديث «الفاتحة» فروى البخاري في صحيحه عن أبي سعيد بن المعلَّى قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلي. قال: «ألم يقل الله: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]. ثم قال: «لأعلمنّك سورة هي أعظم سورة في «القرآن» قال: «الحمد لله رب العالمين، هي السبع المثاني والقرآن العظيم»[٤].

ورواه مالك في (الموطأ) عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي سعيد مولى عامر بن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٩١) أما أسباب نزول سورة الفاتحة فلا يصح فيها شيء، وأما نزولها مرتين فيراجع «الإتقان» للسيوطي (١/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٢) مسلم (٣٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٥٩، ٢٣٤) (٢٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، ٢٧٧، ٣٨٠، ٤٢٢) (٣٥/ ٣٧)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٢٢٩، ٤٣٥)، جامع الرسائل (١/ ٢٧٢)، شرح الأصفهانية (٥/ ٤٠)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٢٧).

(٤) مرّ تخريجه.

كريز مرسلاً[١]. وفي صحيح مسلم عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «ألم ترَ آيات أنزلت الليلة لم يرَ مثلهن قط، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ [الناس]». وفي لفظ: قال لي رسول الله ﷺ: «أنزل عليَّ آيات لم يرَ مثلهن قط، المعوذتان»[٢]. فقد أخبر في هذا الحديث الصحيح أنه لم يرَ مثل المعوذتين، كما أخبر أنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثل الفاتحة. وهذا مما يبين فضل بعض القرآن على بعض) ا.هـ[٣]

قال رحمه الله: (روي أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب، جمع معانيها في القرآن، ومعاني القرآن في المفصّل، ومعاني المفصّل في أم الكتاب، ومعاني أم الكتاب، في هاتين الكلمتين: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[٤] وهذا المعنى قد ثناه الله في مثل قوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] وفي مثل قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠].

وكان النبي ﷺ يقول في نسكه «اللهم هذا منك ولك»[٥]) ا.هـ[٦].

وقال رحمه الله: (وأول نصف الفاتحة الذي للرب حمده، وآخره عبادته، أوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١﴾، وآخره: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. كما ثبت في حديث القسمة: «يقول الله تبارك وتعالى: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين... إلخ) ا.هـ[٧].

---

(١) مالك مرسلاً في «الموطأ» (٢٣١ ـ رواية أبي مصعب الزهري)، والحديث رواه الترمذي (٣١٢٥)، والنسائي (٢/ ١٣٩)، والحاكم (١/ ٥٥٧)، وابن خزيمة (٥٠٠)، وعبد الله بن أحمد في «زوائده على المسند» (٥/ ١١٤)، وابن حبان (٧٧٥ ـ الإحسان) والحديث صحيح، قال ابن كثير: إنه حديث جيد، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٣١٠): (إنه حسن، وهذا الحديث هو الذي ذكر فيه أن الفاتحة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل...).

(٢) مسلم (٨١٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٨ ـ ٩)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٥٧).

(٤) هذا الأثر عن الحسن البصري رحمه الله سيأتي بنصه في تفسير ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وقد ذكر قريباً منه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٧١)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٥)، ولفظه: «أنزل الله مائة وأربعة كتب، أودع علومها أربعة منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثم أودع علوم القرآن المفصل، ثم أودع المفصل فاتحة الكتاب، فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة».

(٥) هذه اللفظة جاءت ضمن حديث: «تضحية النبي ﷺ في العيد بكبشين» في رواية أبي داود (٢٧٩٥)، والدارمي (٢/ ٧٥) وغيره وسندها حسن ولها شواهد والله أعلم.

(٦) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦).

(٧) منهاج السنّة (٥/ ٤٠٥)، والحديث في مسلم وقد مرّ بتمامه آنفاً.

وقال رحمه الله: (وقد ثبت في خصوص الصلاة قوله في الحديث الصحيح، الذي رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من صلّى صلاة لم يقرأ فيها بأمّ القرآن فهي خداج ـ ثلاثاً ـ» أي غير تمام، فقيل لأبي هريرة: إني أكون وراء الإمام. قال: اقرأ بها في نفسك فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١﴾ قال الله: حمدني عبدي. إلخ) ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (وأفضل سورةٍ سورةُ أم القرآن، كما ثبت ذلك في حديث أبي سعيد بن المعلّى في الصحيح، قال له النبي ﷺ: إنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته[٢]، وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته، أعظم مما فيها من ذكر المعاد) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (جميع الخلق محتاجون إليها أعظم من حاجتهم إلى أي شيء؛ ولهذا فرضت عليهم قراءتها في كل صلاة، دون غيرها من السور، ولم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها، فإن فيها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾) ا.هـ[٤].

وقال البعلي في (الاختيارات):

(الفاتحة أفضل سورة في القرآن. قال ﷺ فيها: أعظم سورة في القرآن. رواه البخاري وذكر معناه ابن شهاب وغيره، وآية الكرسي أعظم آي القرآن كما رواه مسلم عنه ﷺ، وحُكي عن أبي العباس أن تفاضل القرآن عنده في نفس الحرف أي ذات الحرف، واللفظ بعضه أفضل من بعض وهذا قول بعض أصحابنا، ولعلّ المراد غير آية الكرسي والفاتحة لما تقدم والله أعلم) ا.هـ[٥].

وقال رحمه الله في سبب قراءة الفاتحة في الصلاة:

(ومثل ما ذكره أصحاب الشافعي وأحمد في مسألة تعيين الفاتحة في الصلاة، قال أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني الشافعي في كتابه «الاصطلام»: وأما قولهم: إن سائر الأحكام المتعلقة بالقرآن لا تختص بالفاتحة، قلت: سائر الأحكام قد تعلقت

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

(٢) مرّ تخريجه.

(٣) درء التعارض (٥/ ٣١٠ ـ ٣١١) (٧/ ١٣)، وجزء منه في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٢٩).

(٥) الفتاوى (٤/ ٣٠)، وقوله: (حكي عن أبي العباس)، هو أي قول شيخ الإسلام.

بالقرآن على العموم، وهذا على الخصوص، بدليل أن عندنا قراءة الفاتحة على التعيين مشروعة على الوجوب وعندكم على السنّة. قال: وقد قال أصحابنا: إن قراءة الفاتحة لما وجبت في الصلاة وجب أن تتعين الفاتحة، لأن القرآن امتاز عن غيره بالإعجاز، وأقل ما يحصل به الإعجاز سورة، وهذه السورة أشرف السور لأنها السبع المثاني، ولأنها تصلح عوضاً عن جميع السور ولا تصلح جميع السور عوضاً عنها، ولأنها تشتمل على ما لا تشتمل سورة ما على قدرها من الآيات، وذلك من الثناء والتحميد للرب والاستعانة والاستعاذة والدعاء من العبد. فإذا صارت هذه السورة أشرف السور، وكانت الصلاة أشرف الحالات، فتعيّنت أشرف السور في أشرف الحالات. هذا لفظه، فقد نقل عن أصحاب الشافعي أن هذه السورة أشرف السور، كما أن الصلاة أشرف الحالات، وبيّنوا من شرفها على غيرها ما ذكروه.

وكذلك ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أحمد، كالقاضي أبي يعلى ابن القاضي أبي حازم ابن القاضي أبي يعلى ابن الفراء[1]؛ قال في تعليقه ـ ومن خطه نقلت ـ قال في مسألة كون قراءة الفاتحة ركناً في الصلاة: أما الطريق المعتمد في المسألة فهو إنّا نقول: الصلاة أشرف العبادات وجبت فيها القراءة، فوجب أن يتعين لها أشرف السور، والفاتحة أشرف السور، فوجب أن تتعين، قال: واعلم أنا نحتاج في تمهيد هذه الطريقة إلى شيئين: أحدهما: أن الصلاة أشرف العبادات، والثاني: أن الحمد أشرف السور. واستدل على ذلك بما ذكره قال: وأما الدليل على أن فاتحة الكتاب أشرف، فالنص والمعنى والحكم: أما النص فما تقدم من أنها عوض من غيرها[2]. وعن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «فاتحة الكتاب شفاء من السم»[3]. وقال الحسن البصري:

---

(١) هو محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء الملقب القاضي أبي يعلى الصغير، الملقب عماد الدين بن القاضي أبي حازم بن شيخ المذهب القاضي أبو يعلى، ولد سنة ٤٩٤ وتوفي سنة ٥٦٠هـ ودفن ببغداد وهو من الحنابلة.

(٢) يشير إلى ما رواه الحاكم في المستدرك (٨٣٣)، والدارقطني في السنن (١٢٤١) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً: «أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها منها عوض» وليس بمحفوظ والمحفوظ من حديث عبادة «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب» راجع «لسان الميزان» (٢/ ٣٨١).

(٣) رواه البيهقي بسند ضعيف في «شعب الإيمان» (٢٣٦٨)، ثم علق عليه البيهقي وجلب له شاهد من رواية الدارمي (٢/ ٤٤٥) ولفظه: «فاتحة الكتاب شفاء من كل داء» وفيه انقطاع، وعزاه السيوطي للبيهقي في «الشعب» وسعيد بن منصور. راجع «الدر المنثور» (١/ ٥) وهو في سنن سعيد (١٧٨) وسنده ضعيف جداً، وحكم بوضعه الشيخ الألباني كما في «الجامع الصغير» (٤/ ٨٨)، وعزاه للضعيفة (٣٩٥٤).

(أنزل الله مائة كتاب وأربعة كتب من السماء أودع علومها أربعة منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثم أودع علوم هذه الأربعة الفرقان، ثم أودع علوم القرآن المفصل، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب، فمن علم تفسيرها، كان كمن علم تفسير جميع كتب الله المنزلة، ومن قرأها فكأنما قرأ التوراة والإنجيل والزبور والقرآن)[١].

وأما المعنى فهو أن الله قابلها بجميع القرآن فقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر]. وهذه حقيقة لا يدانيها غيرها فيها، قلت: هذا على قول من جعلها هي السبع المثاني وجعل القرآن العظيم جميع القرآن. قال[٢]: ولأنها تسمى «أم القرآن» وأم الشيء أصله ومادته، ولهذا سمى الله مكة «أم القرى» لشرفها عليهن. ولأنها السبع المثاني، ولأنها تشتمل على ما لا تشتمل عليه سورة من الثناء والتحميد للرب تعالى والاستعانة به والاستعاذة والدعاء من العبد على ما قال النبي ﷺ: «يقول الله تعالى: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي» الحديث المشهور. قال: ولأنه لم ينزل مثلها في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في شيء من الكتب، يدل عليها أنها تيسر قراءتها على كل أحد ما لا يتيسر غيرها من القرآن. ونضرب بها الأمثال، ولهذا قال: فلان يحفظ الشيء مثل الفاتحة. وإذا كانت بهذه المثابة فغيرها لا يساويها في هذا، فاختصت بالشرف. ولأنها السبع المثاني، قال أهل التفسير[٣]: معنى ذلك أنها تثنى قراءتها في كل ركعة. قال بعضهم: ثني نزولها على النبي ﷺ قلت: وفيه أقوال أُخر.

قال: وأما الحكم فلأنه تستحب قراءتها في كل ركعة، ويكره الإخلال بها، ولولا أنها أشرف لما اختصت بهذا المعنى، يدل عليه أن عند المنازعين ـ يعني أصحاب أبي حنيفة ـ أن من أخلّ بقراءتها وجب عليه سجود السهو. فنقول: لا يخلو إما أن تكون ركناً أو ليست بركن، فإن كانت ركناً وجب أن لا تجبر بالسجود، وإن لم تكن ركناً وجب أن لا يجب عليه سجود. قلت: يعني بذلك أن السجود لا يجب إلا بترك واجب في حال العمد، فإذا سها عنه وجب له السجود، وما كان واجباً فإذا تعمّد تركه وجب أن تبطل صلاته؛ لأنه لم يفعل ما أمر به، بخلاف من سها عن بعض الواجبات، فإن هذا يمكن أن يجبر ما تركه بسجود السهو. ومذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة أن سجود

---

(١) مرّ تخريجه.

(٢) قوله: قال: أي أبو يعلى الصغير، وقوله: قلت أي شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) ذُكر هذا عن قتادة وهو اختيار ابن جرير في «تفسيره».

السهو واجب، لأن من الواجبات عندهم ما إذا تركه سهواً لم تبطل الصلاة. كما لا تبطل بالزيادة سهواً باتفاق العلماء، ولو زاد عمداً لبطلت الصلاة، لكن مالكاً وأحمد في المشهور عنهما يقولان: ما كان واجباً إذا تركه عمداً بطلت صلاته، وإذا تركه سهواً فمنه ما يبطل الصلاة ومنه ما ينجبر بسجود السهو، فترك الركوع والسجود والقراءة يبطل الصلاة مطلقاً، وترك التشهد الأول عندهما يبطل الصلاة عمده، ويجب السجود لسهوه. وأما أبو حنيفة فيقول: الواجب الذي ليس بفرض ـ كالفاتحة ـ إذا تركه كان مسيئاً ولا يبطل الصلاة. والشافعي لا يفرّق في الصلاة بين الركن والواجب. ولكن فرّق بينهما في الحج هو وسائر الأئمة.

والمقصود هنا ذكر بعض من قال: إن الفاتحة أشرف من غيرها.

وقال أبو عمر بن عبد البر[١]: (وأما قول النبي ﷺ لأُبي: «هل تعلم سورة ما أنزل الله لا في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها؟» فمعناه مثلها في جمعها لمعاني الخير؛ لأن فيها الثناء على الله ﷻ بما هو أهله، وما يستحقه من الحمد الذي هو له حقيقة لا لغيره، لأن كل نعمة وخير منه لا من سواه، فهو الخالق الرازق لا مانع لما أعطي ولا معطي لما منع، وهو محمود على ذلك، وإن حمد غيره فإليه يعود الحمد. وفيها التعظيم له وأنه الرب للعالم أجمع ومالك الدنيا والآخرة، وهو المعبود والمستعان. وفيها تعليم الدعاء والهدى، ومجانبة طريق من ضلّ وغوى. والدعاء لُباب العبادة، فهي أجمع سورة للخير ليس في الكتب مثلها على هذه الوجوه. قال: وقد قيل إن معنى ذلك أنها تجزئ الصلاة بها دون غيرها ولا يجزئ غيرها عنها وليس هذا بتأويل مجتمع عليه)[٢]، قلت: يعني بذلك أن في هذا نزاعاً بين العلماء، وهو كون الصلاة لا يجزئ إلا بها، وهذا يدل على أن الوصف الأول متفق عليه بين العلماء وهو أنها أفضل السور) ا.هـ[٣].

---

(١) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، كنيته أبو عمر، ولد سنة ٣٦٨هـ في قرطبة، وهو من علماء الحديث في الأندلس. ومن مؤلفاته: «الاستذكار» و«التمهيد» و«جامع بيان العلم وفضله» و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» وغيرها من المؤلفات النافعة، توفي سنة ٤٦٣هـ في مدينة شاطبة في الأندلس رحمه الله، وترجمته في مقدمة التمهيد، وأفردت حول حياته مؤلفات خاصة.

(٢) الاستذكار (٤/ ١٨٦ ـ ١٨٧) مع خلاف يسير.

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٣ ـ ١٨).

الكلام في البسملة:

(وقد تنازع العلماء: هل هي آية، أو بعض آية من كل سورة؟ أو ليست من القرآن إلا في سورة النمل؟ أو هي آية من كتاب الله حيث كتبت في المصاحف، وليست من السور؟ على ثلاثة أقوال. والقول الثالث: هو أوسط الأقوال، وبه تجتمع الأدلة، فإن كتابة الصحابة لها في المصاحف دليل على أنها من كتاب الله. وكونهم فصلوها عن السورة التي بعدها دليل على أنها ليست منها. وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «نزلت عليّ آنفاً سورة فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ [الكوثر] إلى آخرها»[(١)].

وثبت في الصحيح «أنه أول ما جاء الملك بالوحي قال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ [العلق]»[(٢)] فهذا أول ما نزل، ولم ينزل قبل ذلك ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وثبت عنه في السنن أنه قال: «سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له. وهي ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾»[(٣)] وهي ثلاثون آية بدون البسملة.

وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «يقول الله تعالى: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، نصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ قال الله: حمدني عبدي. فإذا قال: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قال الله: أثنى عليَّ عبدي. فإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾﴾ قال الله: مجّدني عبدي. فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ قال: هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾ قال الله: هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل»[(٤)].

---

(١) مسلم (٥٣) عن أنس رضي الله عنه. (٢) البخاري (٣)، ومسلم (٢٥٢).

(٣) أحمد (٢/ ٢٩٩، ٣٢١)، وأبو داود (١٤٠٠)، والترمذي (٢٨٩١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧١٠)، وابن حبان (٧٨٧ ـ الإحسان)، والطبراني في «الكبير» (٨٦٥٠، ٨٦٥١، ١٠٢٥٤)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٦٠٢٤، ٦٠٢٥)، والطبراني في «الصغير» (١/ ١٧٦)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» وغيرهم، والحديث تكلم عليه أبو إسحاق الحويني في «جنة المرتاب» وهو حديث حسن أو صحيح ورد عن أنس وابن مسعود وابن عباس ومراسيل بعض التابعين والله أعلم.

(٤) مرّ تخريجه.

فهذا الحديث صريح في أنها ليست من الفاتحة، ولم يعارضه حديث صحيح. وأجود ما يُروى[١] في هذا الباب من الحديث إنما يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة، لا يدل على أنها منها؛ ولهذا كان القرّاء منهم من يقرأ بها في أول السورة ومنهم من لا يقرأ بها.

فدلّ على أنَّ كلا الأمرين سائغ، لكن من قرأ بها كان قد أتى بالأفضل، وكذلك من كرر قراءتها في أول كل سورة كان أحسن ممن ترك قراءتها؛ لأنه قرأ ما كتبته الصحابة في المصاحف، فلو قدّر أنهم كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك، وإلا فكيف يكتبون في المصحف ما لا يشرع قراءته، وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن، حتى أنهم لم يكتبوا التأمين، ولا أسماء السور ولا التخميس، والتعشير، ولا غير ذلك، مع أن السنّة للمصلي أن يقول عقب الفاتحة: آمين، فكيف يكتبون ما لا يشرع أن يقوله، وهم لم يكتبوا ما يشرع أن يقوله المصلي من غير القرآن، فإذا جمع بين الأدلة الشرعية دلّت على أنها من كتاب الله، وليست من السورة) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: («وسورة اقرأ» هي أول ما نزل من القرآن، وقد احتج بها كل من الطائفتين، وفيها حجة لما معه من الحق، فالذين قالوا: ليست[٣] من السورة قالوا: إن جبريل لما أتى النبي ﷺ لم يأمره بقراءتها، بل أمره أن يقرأ: ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ولو كانت هي أول السورة لأمره بها، وهذا ثابت في الصحيحين من حديث عائشة والذين قالوا بقراءتها قالوا: قد قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ فهذا أمر لكل قارئ أن يقرأ باسم ربه، فإذا قيل: اذبح باسم الله، وكُلْ باسم الله، واركب باسم الله، فمعناه اذكر اسم الله إذا فعلت ذلك، فلما قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ كان أمراً للقارئ أن يذكر اسم الله، فيقول: باسم الله، وهذا أولى من ذكر اسم ربه عند الذبح والأكل والشرب.

وهنا قد أمر بالاستعاذة أيضاً عند القراءة، وهو إذا قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فقد امتثل ما أمر به فذكر اسم ربه إذا قرأ، وإنما لم يذكرها جبريل ابتداء لأنه بعد لم يتعلم شيئاً من القرآن، لكن علمه هذا وأمره فيه بذكر اسم ربه إذا قرأ، فكان بعد

---

(١) في «المجموع»: (يرى).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٧٦ - ٢٧٨).
(٣) أي البسملة.

هذا إذا قرأ السورة يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، كما ثبت في صحيح مسلم أنه قال: «قد أنزل عليّ آنفاً سورة» ثم قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]»[١].

ولكن هذه تدل على أنها تبع للقرآن المقصود؛ لما فيها من ذكر الله؛ ولهذا كتبت في المصاحف مفردة عن السورة لم تخلط بها، فهي قرآن مكتوب في المصاحف، لكن أُنزل تبعاً لغيره، والمقصود غيره، فلهذا أفردت في الكتابة والتلاوة، ففي الكتابة تكتب مفردة، وفي التلاوة كان النبي ﷺ لا يجهر بها، ولم يجعلها من القرآن المفروض في الحديث الصحيح بقوله: «يقول الله تعالى: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ قال الله: حمدني عبدي، فإذا قال: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قال: أثنى عليّ عبدي، فإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ قال: مجّدني عبدي.. إلى آخر الحديث»[٢].

وهذا قول جمهور العلماء في البسملة أنها آية من القرآن مفردة وليست من السورة، وأنه يقرأ بها في الصلاة سراً، فلا تخرج من القرآن وتهجر، ولا تشبه بالقرآن المقصود فتجهر، وهي تشبه الاستعاذة من بعض الوجوه، لكن الاستعاذة ليست بقرآن، ولم تكتب في المصاحف وإنما فيه الأمر بالاستعاذة، وهذا قرآن، والفاتحة سبع آيات بالاتفاق. وقد ثبت ذلك بقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر]، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «فاتحة الكتاب هي السبع المثاني»[٣].

وقد كان كثير من السلف يقول البسملة آية منها، ويقرؤها، وكثير من السلف لا يجعلها منها، ويجعل الآية السابعة ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كما دلّ على ذلك حديث أبي هريرة الصحيح، وكلا القولين حق، فهي منها من وجه، وليست منها من وجه، والفاتحة سبع آيات. من وجه تكون البسملة منها، فتكون آية. ومن وجه لا تكون منها، فالآية السابعة ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، لأن البسملة أنزلت تبعاً للسور.

والمقصود أن يبتدأ القرآن بذكر اسم الله، فهي أنزلت في أول السورة تبعاً لم تنزل

---

(١) مرّ تخريجه.
(٢) مرّ تخريجه.
(٣) مرّ تخريجه.

في أواخر السور، وكتبت في المصاحف مفردة لكن تبعاً لما بعدها، لا لما قبلها. ولهذا قال النبي ﷺ: «قد أنزلت عليّ آنفاً سورة» وقرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر][1].

وفي السنن: كان النبي ﷺ لا يعلم فصل السورة حتى ينزل عليه ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[2] فمن جهة كونها تابعة للسورة تجعل منها، ومن جهة كون المقصود أن يقرأ بسم الله كما يفعل سائر الأفعال بسم الله، والقرآن المقصود غيرها لم تكن آية من السورة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «إني لأعلم سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١][3].

والقراء منهم من يفصل بها بين السورتين، ومنهم من لا يفصِلُ لكون القرآن كله كلام الله، فلا يفصلون بها بين السورتين، كمن سمّى إذا أكل ثم أكل أنواعاً من الطعام. ومنهم من يسمي في أول كل سورة، وهذا أحسن لمتابعته لخط المصحف، وهو بمنزلة رفع طعام، ووضع طعام، فالتسمية عنده أفضل.

وكذلك من ذبح شاة بعد شاة فالتسمية على كل شاة أفضل، وأما تلاوتها في أول الفاتحة فهو ابتداء بها للقرآن، ولهذا اختلف كلام أحمد: هل قراءتها في أول الفاتحة واجبة فرض لا تصح الصلاة إلا به؟ على روايتين. وذكر عنه روايتان في الاستعاذة والاستفتاح، فالبسملة أولى بالوجوب، ثم وجوبها قد يبتني على أنها من الفاتحة، وقد يقال بوجوبها وإن لم تكن من الفاتحة، كما يوجب الاستعاذة والاستفتاح؛ ولهذا لا يجعل الجهر بها تبعاً لوجوبها، بل يوجبها ويستحب المخافتة بها، ولو كانت من الفاتحة من كل وجه لكان الجهر ببعض الفاتحة دون بعض بعيداً عن الأصول، فإذا جعلت منها من وجه دون وجه اتفقت الأدلة والأصول، وأعطى كل شيء من ذلك صفة، ولم يقل إنها من القرآن في أول الفاتحة، ولو كقول من لم يجعلها من القرآن في حالة إلا في سورة النمل.

وقد قالت طائفة: إنها من القرآن في قراءة دون قراءة لتواتر هذه القراءات، فيقال: المتواتر هو الأمر الوجودي، وهو ما سمعوه من القرآن من الصحابة، وبلغوه عن

---

(١) مرّ تخريجه.
(٢) رواه أبو داود (٧٨٨)، والبيهقي في السنن (٢/ ٤٢) والحديث صحيح.
(٣) مرّ تخريجه.

الرسول، والقرآن في زمانه لم يكتب، ولا كان ترتيب السور على هذا الوجه أمراً واجباً، مأموراً به من عند الله، بل الأمر مفوّض في ذلك إلى اختيار المسلمين؛ ولهذا كان لجماعة من الصحابة لكل منهم اصطلاح في ترتيب سُوَرِهِ غير اصطلاح الآخر، وحينئذ فيكون الذين لا يقرؤونها قد أقرأهم الرسول، ولم يبسمل، وأولئك أقرأهم وبسمل، فهذا يدل على جواز الأمرين، وإن كان أحدهما أفضل لا يدل على أنها في أحد الحرفين ليست من القرآن، وإنه نهى عن قراءتها فإن هذا جمع بين النقيضين، كيف يسوغ قراءتها؟ والنهي عن قراءتها، بل هذا يدل على جواز الأمرين كالحروف التي ثبتت في قراءة دون قراءة مثل: (مِنْ تَحْتِها)[١] ومثل: (إن الله هُوَ الغني)[٢] فالرسول يجوز إثبات ذلك، ويجوز حذفه، كلاهما جائز في شرعه.

وبهذا يتبين أن من قال من الفقهاء: إنها واجبة على قراءة من أثبتها أو مكروهة على قراءة من لم يثبتها، فقد غلط، بل القرآن يدل على جواز الأمرين. ومن قرأ بإحدى القراءات لا يقال: إنه كلما قرأ يجب أن يقرأ بها، ومن ترك ما قرأ به غيره لا يقول إن قراءة أولئك مكروهة، بل كل ذلك جائز بالاتفاق، وإن رجح كل قوم شيئاً، وبهذا يتبين أن من أنكر كونها من القرآن بالكلية إلا في سورة النمل، وقطع بخطأ من أثبتها بناء على أن القرآنية لا تثبت إلا بالقطع فهو مخطئ في ذلك، ويقال له: ولا تُنفى إلا بالقطع أيضاً.

ثم يقال له: من أثبتها يقطع بأنها ثابتة، ويقطع بخطأ مَنْ نفاها؛ بل التحقيق أن كون الشيء قطعياً أو غير قطعي أمر إضافي، والقراءات تدل على جواز الأمرين، ولكن القراءة بها أفضل. وهذا قول جمهور العلماء يجوزون هذا، ويرجحون قراءتها، ويخفونها عن غيرها من القرآن، لأنها تابعة لغيرها. والله أعلم. والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد. وآله وصحبه وسلم. وحسبنا الله ونعم الوكيل) ا.هـ[٣].

---

(١) قرأ ابن كثير الموضع الأخير من سورة التوبة: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥] بزيادة ﴿مِن﴾ وكسر التاء من ﴿تَحْتِهَا﴾، وقرأ الباقون بحذف ﴿مِن﴾ وفتح التاء. إرشاد المبتدئ لأبي العز القلانسي: ٣٥٥، النشر في القراءات العشر للجزري (٢/ ٢٨٠).

(٢) قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر (فإن الله هو الغني) بغير (هو)، وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بزيادة (هو) وكذلك في مصاحفهم. إرشاد المبتدئ: ٥٨٥، النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٨٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٥).

وقال رحمه الله بعد كلام سبق: («**أحدهما**»: إنها من الفاتحة دون غيرها، تجب قراءتها حيث تجب قراءة الفاتحة.

و«**الثاني**»: وهو الأصح لا فرق بين الفاتحة وغيرها في ذلك، وأن قراءتها في أول الفاتحة كقراءتها في أول السور، والأحاديث الصحيحة توافق هذا القول لا تخالفه.

وحينئذ الخلاف أيضاً في قراءتها في الصلاة ثلاثة أقوال:

«**أحدها**»: أنها واجبة وجوب الفاتحة، كمذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، وطائفة من أهل الحديث، بناءً على أنها من الفاتحة.

و«**الثاني**»: قول من يقول: قراءتها مكروهة سراً وجهراً، كما هو المشهور من مذهب مالك.

و«**القول الثالث**»: أن قراءتها جائزة؛ بل مستحبة، وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه. وأكثر أهل الحديث، وطائفة من هؤلاء يسوي بين قراءتها وترك قراءتها، ويخيّر بين الأمرين معتقدين أن هذا على إحدى القراءتين، وذلك على القراءة الأخرى.

ثم مع قراءتها، هل يُسن الجهر أو لا يُسن؟ على ثلاثة أقوال:

قيل: يُسَن الجهر بها. كقول الشافعي، ومن وافقه.

وقيل: لا يُسن الجهر بها، كما هو قول الجمهور من أهل الحديث والرأي، وفقهاء الأمصار.

وقيل: يخيّر بينهما. كما يروى عن إسحاق[1]، وهو قول ابن حزم وغيره في مواضع، وحينئذ فيقال: الأقوال في كونها من القرآن ثلاثة: طرفان، ووسط.

«**الطرف الأول**»: قول من يقول: إنها ليست من القرآن إلا في سورة النمل، كما قال مالك، وطائفة من الحنفية، وكما قاله بعض أصحاب أحمد، مدعياً أنه مذهبه، أو ناقلاً لذلك رواية عنه.

و«**الطرف المقابل له**»: قول من يقول: إنها من كل سورة آية أو بعض آية، كما هو المشهور من مذهب الشافعي، ومن وافقه، وقد نقل عن الشافعي أنها ليست من أوائل السور غير الفاتحة، وإنما يستفتح بها في السور تبركاً بها، وأما كونها من الفاتحة فلم يثبت عنه فيه دليل.

---

(١) أي الإمام إسحاق بن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨هـ).

و«**القول الوسط**»: أنها من القرآن حيث كتبت، وأنها مع ذلك ليست من السور؛ بل كتبت آية في أول كل سورة، وكذلك تتلى آية منفردة في أول كل سورة، كما تلاها النبي ﷺ حين أنزلت عليه سورة: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر] كما ثبت ذلك في صحيح مسلم. كما في قوله: «إن سورة من القرآن هي ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]»[(١)] رواه أهل السنن، وحسنه الترمذي، وهذا القول قول عبد الله بن المبارك، وهو المنصوص الصريح عن أحمد بن حنبل.

وذكر أبو بكر الرازي أن هذا مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده، وهو قول سائر من حقق القول في هذه المسألة، وتوسط فيها جمع من مقتضى الأدلة، وكتابتها سطراً مفصولاً عن السورة، ويؤيد ذلك قول ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»[(٢)] رواه أبو داود، وهؤلاء لهم في الفاتحة قولان، هما روايتان عن أحمد.

ومع هذا فالصواب أن ما لا يجهر به قد يشرع الجهر به لمصلحة راجحة، فيشرع للإمام أحياناً لمثل تعليم المأمومين، ويسوغ للمصلين أن يجهروا بالكلمات اليسيرة أحياناً، ويسوغ أيضاً أن يترك الإنسان الأفضل لتأليف القلوب، واجتماع الكلمة خوفاً من التنفير عما يصلح، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم؛ لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية، وخشي تنفيرهم بذلك[(٣)]. ورأى أن مصلحة الاجتماع والائتلاف مقدمة على مصلحة البناء على قواعد إبراهيم.

وقال ابن مسعود لما أكمل الصلاة خلف عثمان، وأنكر عليه فقيل له في ذلك، فقال: الخلاف شر[(٤)]؛ ولهذا نص الأئمة كأحمد وغيره على ذلك بالبسملة، وفي وصل الوتر، وغير ذلك مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضول، مراعاة ائتلاف المأمومين، أو لتعريفهم السنة، وأمثال ذلك، والله أعلم) ا.هـ[(٥)].

---

(١) مرّ تخريجه. (٢) مرّ تخريجه.

(٣) وهو حديث عائشة المتفق عليه: «لولا أن قومك...».

(٤) أبو داود (١٩٦٠)، وعبد الرزاق (٤٢٦٩)، والبزار (١٦٤١)، والطبراني في الأوسط (٦٦٣٧)، وأبو يعلىٰ (٥٣٧٧) والحديث صحيح.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٧) قاله ضمن بحث في الجهر بالفاتحة.

وقال رحمه الله: (وسئل أيضاً رحمه الله عن: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ هل هي آية من أول كل سورة أفتونا مأجورين؟.

فأجاب: الحمد لله اتفق المسلمون على أنها من القرآن في قوله: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾ [النمل] وتنازعوا فيها في أوائل السور حيث كتبت على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها ليست من القرآن، وإنما كتبت تبركاً بها، وهذا مذهب مالك، وطائفة من الحنفية، ويحكى هذا رواية عن أحمد ولا يصح عنه، وإن كان قولاً في مذهبه.

والثاني: أنها من كل سورة، إما آية، وإما بعض آية، وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه.

والثالث: إنها من القرآن حيث كتبت آية من كتاب الله من أول كل سورة، وليست من السورة. وهذا مذهب ابن المبارك، وأحمد بن حنبل رضي الله عنه وغيرهما. وذكر الرازي[1] أنه مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده. وهذا أعدل الأقوال.

فإن كتابتها في المصحف بقلم القرآن تدل على أنها من القرآن، وكتابتها مفردة مفصولة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة، ويدل على ذلك ما رواه أهل السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن سورة من القرآن ثلاثين آية، شفعت لرجل، حتى غفر له، وهي ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]»[2]، وهذا لا ينافي ذلك؛ فإن في الصحيح أن النبي ﷺ أغفي إغفاءة فقال: «لقد نزلت عليّ آنفاً سورة. وقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ [الكوثر]»[3]؛ لأن ذلك لم يذكر فيها أنها من السورة، بل فيه أنها تقرأ في أول السورة، وهذا سنّة، فإنها تقرأ في أول كل سورة، وإن لم تكن من السورة.

ومثله حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾» رواه أبو داود[4]، ففيه أنها نزلت للفصل، وليس فيه أنها آية منها، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ ثلاثون آية بدون البسملة؛ ولأن العادّين لآيات القرآن لم يعد أحد منهم البسملة من السورة، لكن هؤلاء تنازعوا في الفاتحة: هل هي آية منها دون غيرها؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد:

---

(١) أي أبو بكر الرازي الحنفي المعروف بالجصاص، توفي سنة (٣٧٠هـ)، وليس صاحب التفسير، وذكر قوله الرازي المفسر (١/ ١٩٧) في «تفسيره».

(٢) مرّ تخريجه.

(٣) مرّ تخريجه.

(٤) مرّ تخريجه.

أحدهما: إنها من فاتحة الكتاب دون غيرها، وهذا مذهب طائفة من أهل الحديث، أظنه قول أبي عبيد، واحتج هؤلاء بالآثار التي رويت في أن البسملة من الفاتحة، وعلى قول هؤلاء تجب قراءتها في الصلاة، وهؤلاء يوجبون قراءتها وإن لم يجهروا بها.

والثاني: أنها ليست من الفاتحة، كما أنها ليست من غيرها، وهذا أظهر فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، نصفها لي ونصفها له، ولعبدي ما سأل. يقول العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ يقول الله: حمدني عبدي. يقول العبد: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ يقول الله: أثنى عليّ عبدي. يقول العبد: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ يقول الله: مجّدني عبدي. يقول العبد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ يقول الله: فهذه الآية بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل. يقول العبد: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ إلى آخرها. يقول الله: فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل»[(١)]. فلو كانت من الفاتحة لذكرها كما ذكر غيرها.

وقد روي ذكرها في حديث موضوع، رواه عبد الله بن زياد بن سمعان فذكره مثل الثعلبي في تفسيره[(٢)]، ومثل من جمع أحاديث الجهر، وإنها كلها ضعيفة، أو موضوعة[(٣)]. ولو كانت منها لما كان للرب ثلاث آيات ونصف، وللعبد ثلاث ونصف، وظاهر الحديث أن القسمة وقعت على الآيات، فإنه قال: «فهؤلاء لعبدي» وهؤلاء إشارة إلى جمع، فعلم أن من قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ إلى آخرها ثلاث آيات على قول من لا يعد البسملة آية منها، ومن عدها آية منها جعل هذا آيتين.

وأيضاً فإن الفاتحة سورة من سور القرآن، والبسملة مكتوبة في أولها، فلا فرق بينها وبين غيرها من السور في مثل ذلك، وهذا من أظهر وجوه الاعتبار.

---

(١) مرّ تخريجه.

(٢) ذكر ذلك شيخ الإسلام في عدّة مواضع، منها «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٢٢، ٤٢٣) والحديث ذكره الواحدي في «تفسيره» (١/ ٥٣)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٣١٢) من طريق عبد الله بن زياد بن سمعان وهو المدني الفقيه أحد المتروكين، كذبه مالك، وتفسير الثعلبي المسمى «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» لا يزال مخطوطاً، والحديث فصل القول فيه الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٤٠).

(٣) تكلم شيخ الإسلام عن أحاديث الجهر في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، ٤٢٢ ـ ٤٢٣، ٤٢٦ ـ ٤٢٧، ٤٣٠ ـ ٤٣١، ٤١٥ ـ ٤١٧، ٤٤٠ ـ ٤٤٢)، ولخّص ابن القيّم كلام شيخه في «زاد المعاد» (١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)، وراجع نصب الراية للزيلعي (١/ ٣٢٧ ـ ٣٦٢).

وأيضاً فلو كانت منها لتليت في الصلاة جهراً، كما تتلى سائر آيات السورة، وهذا مذهب من يرى الجهر بها كالشافعي وطائفة من المكيين والبصريين؛ فإنهم قالوا: إنها آية من الفاتحة يجهر بها؛ كسائر آيات الفاتحة، واعتمد على آثار منقولة بعضها عن الصحابة، وبعضها عن النبي ﷺ. فأما المأثور عن الصحابة: كابن الزبير ونحوه، ففيه صحيح، وفيه ضعيف. وأما المأثور عن النبي ﷺ فهو ضعيف، أو موضوع، كما ذكر ذلك حفاظ الحديث كالدارقطني، وغيره.

ولهذا لم يرو أهل السنن والمسانيد المعروفة عن النبي ﷺ في الجهر بها حديثاً واحداً؛ وإنما يروي أمثال هذه الأحاديث من لا يميّز من أهل التفسير: كالثعلبي ونحوه، وكبعض من صنف في هذا الباب من أهل الحديث، كما يذكره طائفة من الفقهاء في كتب الفقه، وقد حكى القول بالجهر عن أحمد وغيره بناء على إحدى الروايتين عنه من أنها من الفاتحة، فيجهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة، وليس هذا مذهبه، بل يخافت بها عنده.

وإن قال: هي من الفاتحة لكن يجهر بها عنده لمصلحة راجحة، مثل أن يكون المصلون لا يقرؤونها بحال، فيجهر بها ليعلمهم أن قراءتها سنّة، كما جهر ابن عباس بالفاتحة على الجنازة[(١)]، وكما جهر عمر بن الخطاب بالاستفتاح[(٢)]، وكما نقل عن أبي هريرة أنه قرأ بها، ثم قرأ بأمّ الكتاب، وقال: أنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. رواه النسائي[(٣)] وهو أجود ما احتجوا به.

وكذلك فسّر بعض أصحاب أحمد خلافه، أنه كان يجهر بها إذا كان المأمومون ينكرون على من لم يجهر بها، وأمثال ذلك، فإن الجهر بها والمخافتة سنّة، فلو جهر بها المخافت صحت صلاته بلا ريب. وجمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي لا يرون الجهر؛ لكن منهم مَنْ يقرؤها سراً كأبي حنيفة وأحمد وغيرهما، ومنهم من لا يقرؤها سراً ولا جهراً كمالك) ا.هـ[(٤)].

وقال رحمه الله: (فأما كونها آية من القرآن، فقالت طائفة كمالك: ليست من

---

(١) جهر ابن عباس، رواه البخاري (١٣٣٥).

(٢) جهر عمر بن الخطاب، رواه مسلم (٣٩٩).

(٣) رواه النسائي (٢/ ١٣٤)، وابن حبان (١٨٠، ١٧٩٧ ـ الإحسان)، وابن خزيمة (٤٩٩) وهو حديث صحيح.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٣٨ ـ ٤٤٢).

القرآن، إلا في سورة النمل. والتزموا أن الصحابة أودعوا المصحف ما ليس من كلام الله على سبيل التبرك، وحكى طائفة من أصحاب أحمد هذا رواية عنه، وربما اعتقد بعضهم أنه مذهبه.

وقالت طائفة منهم الشافعي: ما كتبوها في المصحف بقلم المصحف مع تجريدهم للمصحف، عما ليس من القرآن إلا وهي من السورة، مع أدلة أخرى.

وتوسط أكثر فقهاء الحديث كأحمد ومحققي أصحاب أبي حنيفة فقالوا: كتابتها في المصحف تقتضي أنها من القرآن، للعلم بأنهم لم يكتبوا فيه ما ليس بقرآن، لكن لا يقتضي ذلك أنها من السورة؛ بل تكون آية مفردة أنزلت في أول كل سورة. كما كتبها الصحابة سطراً مفصولاً، كما قال ابن عباس: كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[1] فعند هؤلاء هي آية من كتاب الله في أول كل سورة، كتبت فيه، وليست من السور. وهذا هو المنصوص عن أحمد في غير موضع. ولم يوجد عنه نقل صريح بخلاف ذلك، وهو قول عبد الله بن المبارك، وغيره. وهو أوسط الأقوال وأعدلها) ا.هـ[2].

وقال رحمه الله: (وإذا كانت البسملة مقصودة عند جمهورهم، فهي وسيلة، إذْ قول القارئ: بسم الله، معناه بسم الله اقرأ. أو أنا قارئ، ولهذا شرعت التسمية في افتتاح الأعمال كلها، فيسمي الله عند الأكل، والشرب، ودخول المنزل، والخروج منه، ودخول المسجد، والخروج منه، وغير ذلك من الأفعال. وهي عند الذبح من شعائر التوحيد. فالصلاة والقراءة عمل من الأعمال، فافتتحت بالتسمية.

ولهذا إنما أنزلها الله في أول كل سورة، وهي من القرآن حيث كتبت كما كتبها الصحابة، لكنها آية مفردة في أول السورة، وليست من السورة، وهذا القول أعدل الأقوال الثلاثة، التي للعلماء فيها، فلما كانت تابعة ووسيلة، والحمد مقصود لنفسه، والتسمية لأجله، جهر بالمقصود وأعلن، وأخفي الوسيلة. كما هو قول جمهور العلماء. وعليه تدل الأحاديث الصحيحة. ألا ترى أنه باتفاق المسلمين، وهي السنة المتواترة عن النبي ﷺ لا يجهر بها في الخطب، بل يفتتح الخطبة بالحمد، وإن لم تكن الخطبة قرآناً) ا.هـ[3].

---

(١) مرّ تخريجه.
(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٠٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣).

من هنا يبدأ تفسير شيخ الإسلام الذي وجد مخطوطاً والذي نشر في «مجموع الفتاوى» في المجلد الرابع عشر وعنه «دقائق التفسير» و«التفسير الكبير»[١]:

فصل

في الآيات الدالة على اتباع القرآن.

قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ فإنه في التفسير المرفوع عن النبي ﷺ: كتاب الله[٢].

سئل رحمه الله عن أحاديث هل هي صحيحة، وهل رواها أحد من المعتبرين بإسناد صحيح؟ إلخ، فقال[٣]:

فصل

وأما حديث فاتحة الكتاب فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ[٤].

وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس قال: «بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه، فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم ولم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض، ولم ينزل قط إلا اليوم، فسلم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منها إلا أعطيته»[٥]. وفي بعض الأحاديث: «إن فاتحة الكتاب أعطيها

---

(١) مرت الإشارة في المقدمة إلى أن حقيقة «دقائق التفسير» و«التفسير الكبير» هي ما نشر في «مجموع الفتاوى».

(٢) في الهامش (بياض بالأصل)، ومن المؤسف أن طبعة «التفسير الكبير» بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة لم تذكر ذلك والحديث سيأتي الكلام عليه.

(٣) هذا السؤال لم يذكره كل من صاحب «التفسير الكبير» و«دقائق التفسير».

(٤) أنه قال: «يقول الله تعالى: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١﴾ قال الله: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ قال الله: أثنى عليّ عبدي، وإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٣﴾ قال الله: مجَّدني عبدي، وإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٤﴾ قال: هذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٥ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ قال: هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل».

(٥) مسلم (٢٥٤).

من كنز تحت العرش»[١].

فصل

قال الله تعالى في أمّ القرآن والسبع المثاني والقرآن العظيم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وهذه السورة هي أم القرآن، وهي فاتحة الكتاب، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم، وهي الشافية وهي الواجبة في الصلوات لا صلاة إلا بها، وهي الكافية تكفي من غيرها ولا يكفي غيرها عنها.

والصلاة أفضل الأعمال، وهي مؤلفة من كلم طيب وعمل صالح، أفضل كلمها الطيب وأوجبه القرآن، وأفضل عملها الصالح وأوجبه السجود، كما جمع بين الأمرين في أول سورة أنزلها على رسوله حيث افتتحها بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق]. وختمها بقوله: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب﴾ [العلق: ١٩]. فوضعت الصلاة على ذلك أولها القراءة وآخرها السجود.

ولهذا قال سبحانه في صلاة الخوف: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]. والمراد بالسجود الركعة التي يفعلونها وحدهم بعد مفارقتهم للإمام، وما قبل القراءة من تكبير واستفتاح واستعاذة، هي تحريم للصلاة، ومقدمة لما بعده، أول ما يبتدئ به كالتقدمة، وما يفعل بعد السجود من قعود، وتشهد فيه التحية لله، والسلام على عباده الصالحين والدعاء والسلام على الحاضرين، فهو تحليل للصلاة ومعقبة لما قبله، قال النبي ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»[٢].

---

(١) الحاكم (١/ ٥٥٩)، والطبراني (٢٠/ ٢٢٥، ٢٢٦) وفيه ضعف، ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٣٩٥١)، والحديث ذكر بلفظ: «إنها أنزلت من كنز من تحت العرش» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ذكره إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٨٨٥ ـ المسندة) وسنده صحيح، كما ذُكرت له أسانيد أخرى كما في «مسند الفردوس»، والواحدي في «أسباب النزول» ذكرها صاحب موسوعة علي بن أبي طالب (١٣٧٧٩) وصححها محققه علي رضا، والحديث له طرق أخرى طويلة ومختصرة ذكرها السيوطي في «الدر» (١/ ٥).

(٢) أبو داود (٦١، ٦١٨)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، وأحمد (١/ ١٢٣، ١٢٩)، والشافعي في مسنده (٣٤)، والدارمي (٦٨٧)، وابن أبي شيبة (٢٣٧٨)، والطبراني في الأوسط (٩٢٦٧)، والبزار (٦٣٣)، وأبو يعلىٰ (٦١٦) عن علي، ورواه عن جابر، الترمذي وأحمد والبزار والطبراني وسنده ضعيف، ورواه عن أبي سعيد الخدري الترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني وسنده ضعيف، ورواه عن عبد الله بن زيد الدارقطني والطبراني في الأوسط وسنده ضعيف، ورواه عن ابن عباس الطبراني في الكبير والأوسط وسنده ضعيف، والحديث صحيح ثابت.

ولهذا لما تنازع العلماء: أيما أفضل كثرة الركوع والسجود أو طول القيام أو هما سواء؟ على ثلاثة أقوال عند أحمد وغيره، كان الصحيح أنهما سواء، القيام فيه أفضل الأذكار، والسجود أفضل الأعمال فاعتدلا، ولهذا كانت صلاة رسول الله ﷺ معتدلة، يجعل الأركان قريباً من السواء، وإذا أطال القيام طولاً كثيراً - كما كان يفعل في قيام الليل وصلاة الكسوف - أطال معه الركوع والسجود، وإذا اقتصد فيه اقتصد في الركوع والسجود، وأمّ الكتاب كما أنها القراءة الواجبة فهي أفضل سورة في القرآن. قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لم ينزل في التوراة ولا الإنجيل ولا الزبور ولا القرآن مثلها، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته»[١] وفضائلها كثيرة جداً.

وقد جاء مأثوراً عن الحسن البصري رواه ابن ماجه وغيره: أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب، جمع علمها في الأربعة. وجمع علم الأربعة في القرآن، وجمع علم القرآن في المفصل، وجمع المفصل في أمّ القرآن، وجمع أمّ القرآن في هاتين الكلمتين ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وإن علم الكتب المنزلة من السماء اجتمع في هاتين الكلمتين الجامعتين[٢].

ولهذا ثبت في الحديث الصحيح: «إن الله تعالى يقول: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل إلخ[٣].

فقد ثبت بهذا النص أن هذه السورة منقسمة بين الله وبين عبده وأن هاتين الكلمتين مقتسم السورة، فـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مع ما قبله لله، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ مع ما بعده للعبد، وله ما سأل. ولهذا قال من قال من السلف: نصفها ثناء ونصفها مسألة، وكل واحد من العبادة والاستعانة دعاء[٤].

وإذا كان الله قد فرض علينا أن نناجيه وندعوه بهاتين الكلمتين في كل صلاة، فمعلوم أن ذلك يقتضي أنه فرض علينا أن نعبده وأن نستعينه، إذ إيجاب القول الذي هو إقرار واعتراف ودعاء وسؤال هو إيجاب لمعناه ليس إيجاباً لمجرد لفظ لا معنى له، فإن

---

(١) مرّ تخريجه.

(٢) مرّ تخريجه، وقوله ابن ماجه لا يعني السنن فلعله في (تفسيره) المفقود، ولم أجد الرواية التي ذكرها شيخ الإسلام إنما رأيت رواية قريبة منها كما ذكرت.

(٣) مرّ تخريجه.

(٤) روى أبو عبيد في فضائل القرآن (٣٣١) عن أبي بكر بن أبي مريم عن مكحول قال: أم القرآن قراءة ومسألة ودعاء.

هذا لا يجوز أن يقع؛ بل إيجاب ذلك أبلغ من إيجاب مجرد العبادة والاستعانة، فإن ذلك قد يحصل أصله بمجرد القلب، أو القلب والبدن، بل أوجب دعاء الله ﷻ ومناجاته، وتكليمه ومخاطبته بذلك ليكون الواجب من ذلك كاملاً صورة ومعنى بالقلب وبسائر الجسد.

وقد جمع بين هذين الأصلين الجامعين إيجاباً وغير إيجاب في مواضع، كقوله في آخر سورة هود: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣]، وقول العبد الصالح شعيب: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وقول إبراهيم والذين معه: ﴿رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقوله سبحانه إذ أمر رسوله أن يقول: ﴿كَذَٰلِكَ أَرۡسَلۡنَٰكَ فِيٓ أُمَّةٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهَآ أُمَمٞ لِّتَتۡلُوَاْ عَلَيۡهِمُ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ قُلۡ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ مَتَابِ ٣٠﴾ [الرعد].

فأمر نبيّه بأن يقول: على الرحمن توكلت وإليه متاب، كما أمره بهما في قوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ والأمر له أمر لأمته، وأمره بذلك في أمّ القرآن وفي غيرها لأمته ليكون فعلهم ذلك طاعة لله وامتثالاً لأمره، ولا يتقدموا بين يدي الله ورسوله، ولهذا كان عامّة ما يفعله نبينا ﷺ والخالصون من أمته من الأدعية والعادات وغيرها إنما هو بأمر من الله، بخلاف من يفعل ما لم يؤمر به وإن كان حسناً أو عفواً، وهذا أحد الأسباب الموجبة لفضله وفضل أمته على من سواهم، وفضل الخالصين من أمته على المشوبين الذين شابوا ما جاء به بغيره، كالمنحرفين عن الصراط المستقيم.

وإلى هذين الأصلين كان النبي ﷺ يقصد في عباداته وأذكاره ومناجاته، مثل قوله في الأضحية: «اللهم هذا منك ولك»[1] فإن قوله: «منك» هو معنى التوكل والاستعانة، وقوله: «لك» هو معنى العبادة، ومثل قوله في قيامه في الليل: «لك أسلمت، وبك آمنت وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني، أنت الحي الذي لا تموت، والجن والإنس يموتون»[2] إلى أمثال ذلك.

إذا تقرر هذا الأصل فالإنسان في هذين الواجبين لا يخلو من أحوال أربعة هي القسمة الممكنة: إما أن يأتي بهما، وإما أن يأتي بالعبادة فقط، وإما أن يأتي بالاستعانة فقط، وإما أن يتركهما جميعاً.

---

(١) مرّ تخريجه.

(٢) البخاري (٩/ ١٤٣، ١٦٢)، ومسلم (٢٧١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ولهذا كان الناس في هذه الأقسام الأربعة ـ بل أهل الديانات ـ هم أهل هذه الأقسام، وهم المقصودون هنا بالكلام:

قسم يغلب عليه التألّه لله ومتابعة الأمر والنهي والإخلاص لله تعالى، واتّباع الشريعة في الخضوع لأوامره وزواجره وكلماته الكونيات، لكن يكون منقوصاً من جانب الاستعانة والتوكل فيكون إما عاجزاً وإما مفرطاً، وهو مغلوب إما مع عدوه الظاهر، وربما يكثر منه الجزع مما يصيبه، والحزن لما يفوته، وهذا حال كثير ممن يعرف شريعة الله وأمره، ويرى أنه متبع للشريعة وللعبادة الشرعية، ولا يعرف قضاءه وقدره، وهو حَسَنُ القصد طالبٌ للحق، لكنه غير عارف بالسبيل الموصلة والطريق المفضية.

وقسم يغلب عليه قصد الاستعانة بالله والتوكل عليه، وإظهار الفقر والفاقة بين يديه، والخضوع لقضائه وقدره وكلماته الكونيات، لكن يكون منقوصاً من جانب العبادة وإخلاص الدين لله، فلا يكون مقصوده أن يكون الدين كله لله، وإن كان مقصوده ذلك فلا يكون متبعاً لشريعة الله ﷻ ومنهاجه، بل قصده نوع سلطان في العالم، إما سلطان قدرة وتأثير، وإما سلطان كشف وإخبار، أو قصده طلب ما يريده، ودفع ما يكرهه، بأي طريق كان، أو مقصوده نوع عبادة وتأله بأي وجه كان، همته في الاستعانة والتوكل المعينة له على مقصوده، فيكون إما جاهلاً، وإما ظالماً تاركاً لبعض ما أمره الله به، راكباً لبعض ما نهى الله عنه، وهذه حال كثير ممن يتأله ويتصوف ويتفقر، ويشهد قدر الله وقضاءه، ولا يشهد أمر الله ونهيه، ويشهد قيام الأكوان بالله وفقرها إليه، وإقامته لها ولا يشهد ما أمر به وما نهى عنه وما الذي يحبه الله منه ويرضاه، وما الذي يكرهه منه ويسخطه.

ولهذا يكثر في هؤلاء من له كشف وتأثير وخرق عادة مع انحلال عن بعض الشريعة ومخالفة لبعض الأمر، وإذا أوغل الرجل منهم دخل في الإباحية والانحلال، وربما صعد إلى فساد التوحيد فيخرج إلى الاتحاد والحلول المقيد، كما قد وقع لكثير من الشيوخ، ويوجد في كلام صاحب «منازل السائرين»[1] وغيره ما يفضي إلى ذلك.

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل، شيخ خراسان في عصره من كبار الحنابلة، ولد سنة ٣٩٦هـ، له مؤلفات منها: «ذم الكلام»، «الفاروق في الصفات»، «منازل السائرين» وهذا الأخير شرحه العلامة ابن القيّم في كتاب «مدارج السالكين»، توفي سنة ٤٨١هـ. ترجم له محمد السيد الجليند خطأ في «دقائق التفسير» (١/ ١٧٦).

وقد يدخل بعضهم في «الاتحاد المطلق والقول بوحدة الوجود» فيعتقد أن الله هو الوجود المطلق، كما يقول صاحب «الفتوحات المكية»[(١)] في أولها:

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنّى يكلف[(٢)]

وقسم ثالث معرضون عن عبادة الله وعن الاستعانة به جميعاً. وهم فريقان: أهل دنيا وأهل دين، فأهل الدين منهم هم أهل الدين الفاسد الذين يعبدون غير الله، ويستعينون غير الله بظنهم وهواهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]، وأهل الدنيا منهم الذين يطلبون ما يشتهونه من العاجلة بما يعتقدونه من الأسباب[(٣)].

واعلم أنه يجب التفريق بين من قد يُعرِض عن عبادة الله والاستعانة به، وبين من يعبد غيره ويستعين بسواه.

فصل

قال الله ﷻ في أول السورة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ فبدأ بهذين الاسمين: الله، والرب. و«الله» هو الإله المعبود، فهذا الاسم أحق بالعبادة، ولهذا يقال: الله أكبر، الحمد لله، سبحان الله، لا إله إلا الله. و«الرب» هو المربي الخالق الرازق الناصر الهادي، وهذا الاسم أحق بإسم الاستعانة والمسألة.

ولهذا يقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]، ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦]، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فعامة المسألة والاستعانة المشروعة باسم الزب.

فالاسم الأول يتضمن غاية العبد ومصيره ومنتهاه، وما خلق له وما فيه صلاحه وكماله، وهو عبادة الله، والاسم الثاني يتضمن خلق العبد ومبتداه، وهو أنه يربّه ويتولاه، مع أن الثاني يدخل في الأول دخول الربوبية في الإلهية، والربوبية تستلزم

---

(١) هو لابن عربي الطائي الأندلسي صاحب وحدة الوجود، المعروف والمتوفى سنة ٦٣٨هـ، وكتابه هذا مطبوع عدّة مرات.

(٢) الفتوحات المكية (١/ ٢) طبعة بولاق.

(٣) لم يذكر شيخ الإسلام القسم الرابع لوضوحه وهم: أهل العبادة والاستعانة.

الألوهية أيضاً. والاسم «الرحمن» يتضمن كمال التعلقين، وبوصف الحالين فيه تتم سعادته في دنياه وأخراه.

ولهذا قال تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، فذكر هنا الأسماء الثلاثة: (الرَّحْمنِ) و(رَبِّي) و(الإله) وقال: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ كما ذكر الأسماء الثلاثة في أمّ القرآن، لكن بدأ هناك باسم الله، ولهذا بدأ في السورة بـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فقدم الاسم وما يتعلق به من العبادة: لأن تلك السورة فاتحة الكتاب وأمّ القرآن، فقدم فيها المقصود الذي هو العلّة الغائية، فإنها علّة فاعلية للعلّة الغائية[١]، وقد بسطت هذا المعنى في مواضع، في أول «التفسير»[٢] وفي «قاعدة المحبة والإرادة»[٣] وفي غير ذلك. . . . . .

. . . . . ثم هذا المستعين به السائل له: إما أن يسأل ما هو مأمور به، أو ما هو منهي عنه، أو ما هو مباح له.

فـ«**الأول**» حال المؤمنين السعداء الذين حالهم ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾.

و«**الثاني**» حال الكفار والفساق والعصاة الذين فيهم إيمان به وإن كانوا كفاراً كما قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف]، فهم مؤمنون بربوبيته، مشركون في عبادته، كما قال النبي ﷺ لحصين الخزاعي: «يا حصين، كم تعبد؟ قال: سبعة آلهة: ستة في الأرض وواحداً في السماء، قال: فمن الذي تعد لرغبتك ورهبتك؟ قال: الذي في السماء، قال: أسلم حتى أعلمك كلمة ينفعك الله تعالى بها، فأسلم، فقال: قل: اللهم ألهمني رشدي وقني شر نفسي»[٤] رواه أحمد وغيره.

---

(١) في «المجموع»: (فإنها علّة غائية للعلّة الفاعلية) والصحيح ما أثبتناه وهكذا وردت في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٥٤)، وأيده صاحب «دقائق التفسير» معنى العبارة هو: أن الاستعانة علّة فاعلية للعلة الغائية (العبادة).

(٢) هذه إشارة لوجود تفسير مستقل لشيخ الإسلام، أو جزء من تفسير.

(٣) نشرها الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله في الجزء الثاني من كتابه «جامع الرسائل» باسم «قاعدة في المحبة»، راجع الرسالة المذكورة صفحة (٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٤) الترمذي (٣٤٨٣)، والطبراني (١٨ رقم ٣٩٦) بهذا اللفظ وفيه ضعف، إلا أن له شواهد صحيحة منها ما رواه أحمد (٤/ ٤٤٤)، والبخاري في «التاريخ» (٣/ ١)، والطبراني (١٨ رقم ٢٢٣، ٤٣٩)، والحاكم (١/ ٥١٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، وابن حبان (٨٩٩ ـ الإحسان)، والحديث حسن بغيره إن شاء الله.

ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة].

أخبر سبحانه أنه قريب من عباده يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، فهذا إخبار عن ربوبيته لهم، وإعطائه سؤلهم، وإجابة دعائهم، فإنهم إذا دعوه فقد آمنوا بربوبيته لهم، وإن كانوا مع ذلك كفاراً من وجه آخر، وفساقاً أو عصاة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنسَانُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَّسَّهُ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [يونس]، ونظائره في القرآن كثيرة ثم أمرهم بأمرين فقال: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

. . . . . .

فالعبد كما أنه فقير إلى الله دائماً في إعانته وإجابة دعوته وإعطاء سؤاله وقضاء حوائجه فهو فقير إليه في أن يعلم ما يصلحه وما هو الذي يقصده ويريده وهذا هو الأمر والنهي والشريعة، وإلا فإذا قضيت حاجته التي طلبها وأرادها ولم تكن مصلحة له كان ذلك ضرراً عليه، وإن كان في الحال له فيه لذة ومنفعة فالاعتبار بالمنفعة الخالصة أو الراجحة وهذا قد عرفه الله عباده برسله وكتبه، علموهم، وزكوهم، وأمروهم بما ينفعهم، ونهوهم عما يضرهم، وبيّنوا لهم أن مطلوبهم ومقصودهم ومعبودهم يجب أن يكون هو الله وحده لا شريك له، كما أنه هو ربهم وخالقهم، وأنهم إن تركوا عبادته أو أشركوا به غيره خسروا خسراناً مبيناً، وضلوا ضلالاً بعيداً وكان ما أوتوه من قوة ومعرفة وجاه ومال وغير ذلك ـ وإن كانوا فيه فقراء إلى الله مستعينين به عليه مقرين بربوبيته ـ فإنه ضرر عليهم، ولهم بئس المصير وسوء الدار.

وهذا هو الذي تعلق به الأمر الديني الشرعي والإرادة الدينية الشرعية، كما تعلق بالأول الأمر الكوني القدري والإراد الكونية القدرية.

والله سبحانه قد أنعم على المؤمنين بالإعانة والهداية، فإنه بيّن لهم هداهم بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وأعانهم على اتباع ذلك علماً وعملاً كما منَّ عليهم وعلى سائر الخلق بأن خلقهم ورزقهم وعافاهم، ومنَّ على أكثر الخلق بأن عرفهم ربوبيته لهم وحاجتهم إليه، وأعطاهم سؤلهم، وأجاب دعاءهم، قال تعالى: ﴿يَسْئَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ

﴿وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ۝٢٩﴾ [الرحمن]، فكل أهل السماوات والأرض يسألونه، فصارت الدرجات أربعة.

«قوم»: لم يعبدوه ولم يستعينوه، وقد خلقهم ورزقهم وعافاهم.

و«قوم»: استعانوه فأعانهم ولم يعبدوه. و«قوم»: طلبوا عبادته وطاعته ولم يستعينوه ولم يتوكلوا عليه.

و«**الصنف الرابع**»: الذين عبدوه واستعانوه فأعانهم على عبادته وطاعته، وهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وقد بيّن سبحانه ما خص به المؤمنين في قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾ [الحجرات].

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أفضل المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين)[1].

وقال في إجمال سورة الفاتحة:

(فالواجب اتباع الكتاب المنزل والنبي المرسل، وسبيل من أناب إلى الله فاتبع الكتاب والسنّة، كالمهاجرين والأنصار، دون ما خالف ذلك من دين الآباء وغير الآباء، والله يهدينا وسائر إخواننا إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً. والله سبحانه أنزل القرآن، وهدى به الخلق، وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، وأم القرآن هي فاتحة الكتاب، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يقول الله: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، قال الله: حمدني عبدي، فإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قال الله: أثنى عليّ عبدي، فإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، قال الله: مجّدني عبدي، وقال مرة: فوّض إليّ عبدي، فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، قال الله: هذه بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، قال: هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل».

(١) مجموع الفتاوى (١٤/٣ ـ ٣٦).

فهذه السورة فيها لله الحمد في الدنيا والآخرة، وفيها للعبد السؤال، وفيها لله العبادة له وحده، وللعبد الاستعانة، فحق الرب حمده، وعبادته وحده، وهذان: حمد الرب وتوحيده، يدور عليهما جميع الدين.

ومسألة الصفات الاختيارية هي من تمام حمده، فمن لم يقر بها لم يمكنه الإقرار بأن الله محمود البتة، ولا أنه رب العالمين، فإن الحمد ضد الذم، والحمد هو الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة له، والذم هو الإخبار بمساوئ المذموم مع البغض له.

وجماع المساوئ فعل الشر، كما أن جماع المحاسن فعل الخير، فإذا كان يفعل الخير بمشيئته وقدرته استحق الحمد، فمن لم يكن له فعل اختياري يقوم به، بل ولا يقدر على ذلك، لا يكون خالقاً ولا رباً للعالمين.

والله تعالى يحمد نفسه بأفعاله؛ لقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، وقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١].

ونحو ذلك، فإذا لم يكن له فعل يقوم به باختياره امتنع ذلك كله، فإنه من المعلوم بصريح العقل أنه إذا خلق السماوات والأرض؛ فلا بد من فعل يصير به خالقاً [لها]، وإلا فلو استمر الأمر على حال واحدة ولم يحدث فعلاً، لكان الأمر على ما كان [عليه] قبل أن يخلق، وحينئذ فلم يكن المخلوق موجوداً، فكذلك يجب أن لا يكون المخلوق موجوداً، إن كان الحال في المستقبل مثلما كان في الماضي، لم يحدث من الرب فعل هو خلق السماوات والأرض.

وقد قال تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]، ومعلوم أنهم قد شهدوا نفس المخلوق، فدلّ على أن الخلق لم يشهدوه، وهو تكوينه لهما وإحداثه لهما غير المخلوق.

وأيضاً فإنه قال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالخلق لها كان في ستة أيام، وهي موجودة بعد الستة، فالذي اختص بالستة غير الموجود بعد الستة.

وكذلك [قال]: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فإن الرحمن الرحيم هو الذي يرحم العباد بمشيئته وقدرته، فإن لم يكن له رحمة إلا نفس الإرادة القديمة، أو صفة أخرى قديمة، لم يكن موصوفاً بأنه يرحم من يشاء ويعذب من يشاء.

قال الخليل: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴿٢١﴾﴾ [العنكبوت]، فالرحمة ضد التعذيب، والتعذيب فعله، وهو يكون بمشيئته، وكذلك الرحمة تكون بمشيئته، كما قال: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾. والإرادة القديمة اللازمة لذاته، أو صفة أخرى كذلك، ليست بمشيئته، فلا تكون الرحمة بمشيئته.

وإن قيل ليس بمشيئته إلا المخلوقات المباينة، لزم أن لا تكون [الرحمة] صفة للرب بل تكون مخلوقة له، وهو إنما يتصف بما يقوم به، لا يتصف بالمخلوقات، فلا يكون هو الرحمن الرحيم.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي»، وفي رواية: «تسبق غضبي»[1]، وما كان سابقاً لما يكون بعده، لم يكن إلا بمشيئة الرب وقدرته. ومن قال: ما ثمّ رحمة إلا إرادة قديمة، أو ما يشبهها، امتنع أن يكون له غضب مسبوق بها، فإن الغضب إن فسر بالإرادة فالإرادة لم تسبق نفسها، وكذلك [إن] فسر بصفة قديمة العين، فالقديم لا يسبق بعضه بعضاً، وإن فسّر بالمخلوقات لم يتصف برحمة ولا غضب.

وهو قد فرّق بين غضبه وعقابه بقوله: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الفتح].

وفي الحديث الذي رواه [عبد الله بن عمرو بن العاص] عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «أعوذ بكلمات الله التامّات من غضبه وعقابه، ومن شر عباده، ومن همزات الشياطين، وأن يحضرون»[2].

ويدل على ذلك قوله: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، فعلق الرحمة بالمشيئة، كما علق التعذيب [بالمشيئة]، وما تعلق بالمشيئة مما يتصف به الرب فهو من الصفات الاختيارية.

---

(١) البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أبو داود (٣٨٩٤)، والترمذي (٣٥٢٨)، وأحمد (٢/ ١٨١) (٤/ ٥٧) (٦/ ٦)، والحديث حسن إن شاء المولى. وهو عندهم وعند غيرهم ممن أخرجه مما كان يعلمهم ﷺ ويأمرهم به وليس من قوله.

وكذلك كونه مالكاً ليوم الدين، يوم يدين العباد بأعمالهم: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ۝١٩﴾ [الإنفطار]، فإن الملك هو الذي يتصرف [بالأمر] يأمر فيطاع، ولهذا إنما يقال: [ملك] لحي مطاع الأمر، لا يقال في الجمادات لصاحبها: [ملك]، إنما يقال له: [مالك]. ويقال ليعسوب النحل: [ملك النحل] لأنه يأمر فيطاع، والمالك القادر على التصرف في المملوك.

وإذا كان الملك هو الآمر الناهي المطاع، فإن كان يأمر وينهى بمشيئته كان أمره ونهيه من الصفات الاختيارية، وبهذا أخبر القرآن. قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۝١﴾ [المائدة].

وإذا كان لا يأمر وينهى بمشيئته، بل أمره لازم له حاصل بغير مشيئته ولا قدرته، لم يكن هذا مالكاً أيضاً، بل هذا إلى أن يكون مملوكاً [أقرب]، فإن الله تعالى خلق الإنسان، وجعل له صفات تلزمه، كاللون والطول والعرض والحياة، ونحو ذلك، مما يحصل لذاته بغير اختياره، فكان باعتبار ذلك مملوكاً مخلوقاً للرب فقط، وإنما يكون ملكاً إذا كان يأمر وينهى باختياره فيطاع، وإن كان الله خالقاً لفعله ولكل شيء.

ولكن المقصود أنه لا يكون ملكاً إلا من يأمر وينهى بمشيئته وقدرته، [فمن نفى الصفات الاختيارية وقال: ليس للرب أمر ونهي يقوم به بمشيئته] بل من قال: إنه لازم له بغير مشيئته، أو قال: إنه مخلوق له، فكلاهما يلزمه أنه لا يكون ملكاً.

وإذا لم يمكنه أن يتصرف بمشيئته لم يكن ملكاً أيضاً؛ فمن قال: إنه لا يقوم به فعل اختياري لم يكن عنده في الحقيقة مالكاً لشيء. وإذا اعتبرت سائر القرآن وجدت أنه من لم يقر بالصفات الاختيارية، لم يقم بحقيقة الإيمان ولا القرآن.

فهذا يبيّن أن الفاتحة وغيرها تدل على الصفات الاختيارية.

وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فيه إخلاص العبادة لله، والاستعانة به، وأن المؤمنين لا يعبدون إلا الله ولا يستعينون إلا بالله، فمن دعا غير الله من المخلوقين أو استعان بهم، من أهل القبور أو غيرهم، لم يحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، ولا يحقق ذلك إلا من فرق بين الزيارة الشرعية والزيارة البدعية، فإن الزيارة الشرعية عبادة لله، وطاعة لرسوله، وتوحيد لله، وإحسان إلى عباده، وعمل صالح من

وقوله: «أحق ما قال العبد» خبر مبتدأ محذوف: أي هذا الكلام أحق ما قال العبد، فتبين أن حمد الله والثناء عليه [وتمجيده] أحق ما قاله العبد، وفي ضمنه توحيده؛ لأنه قال: «ولك الحمد» أي لك لا لغيرك. وقال في آخره: «لا مانع لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت»، وهذا يقتضي انفراده بالعطاء والمنع، فلا يستعان إلا به، ولا يطلب إلا منه. ثم قال: «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» فبيّن أن الإنسان وإن أعطى الملك والغنى والرياسة، فهذا لا ينجيه منك، إنما ينجيه الإيمان والتقوى. وهذا تحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وكان هذا الذكر آخر القيام مناسباً للذكر أول القيام.

وقوله: «أحق ما قال العبد» يقتضي أن يكون حمد الله أحق الأقوال بأن يقوله العبد، وما كان أحق الأقوال كان أفضلها وأوجبها على الإنسان.

ولهذا افترض الله على عباده في كل صلاة أن يفتتحوها بقولهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، وأمرهم أيضاً أن يفتتحوا كل خطبه بالحمد لله، فأمرهم أن يكون [الحمد لله] مقدماً على كل كلام: سواء كان خطاباً للخالق أو خطاباً للمخلوق.

ولهذا يقدم النبي ﷺ الحمد أمام الشفاعة يوم القيامة[1] ولهذا أمرنا بتقديم الثناء على الله في التشهد قبل الدعاء. وقال النبي ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»[2].

«أول من يُدعى إلى الجنة الحمّادون الذين يحمدون الله على السراء والضراء»[3].

---

(١) هذا معروف في حديث «الشفاعة» المشهور.

(٢) هذا حديث اختلف فيه كثيراً، فرواه الإمام أحمد (٢/ ٣٥٩)، وأبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٧٣٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٠٩)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٢٢٩)، وابن حبان (١ ـ الإحسان)، ورواه كذا السمعاني في «أدب الاستملاء» (ص٥٢)، وروي بطرق أخرى مرسلاً، والحديث صححه ابن حبان، والنووي كما في «الأذكار» له (ص٩٤)، وحسّنه ابن الصلاح والعراقي وابن حجر والسيوطي، وضعفه آخرون مثل الألباني وشعيب الأرناؤوط والله أعلم.

(٣) الطبراني في «الكبير» (١٢٣٤٥)، و«الصغير» (٢٨٨) و«الأوسط» (٤٥٤٨ ـ مجمع البحرين)، ورواه البزار (٣١١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٦٩)، وفي «صفة الجنة» (٨٢)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٥٠٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٧٠)، وابن المبارك في «الزهد» (٢٢٦) موقوفاً على حبيب، وعزاه الهيثمي للثلاثة: (الطبراني في كتب الثلاثة) وأشار لضعفه، وكذا ضعّفه العراقي والألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٩٣ ـ ٩٤) ولعل الصواب وقفه على حبيب والله أعلم.

وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: جعله ثناء. وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾: جعله تمجيداً. وقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ حمد مطلق، فإن الحمد اسم جنس له كمية وكيفية، فالثناء تثنيته وتكبيره تعظيم كميته المنفصلة، والمجد هو السعة والعلو، فهو تعظيم كيفيته وقدره وكمِّيَّته المتصلة.

وذلك أن هذا وصف له بالملك، والملك يتضمن القدرة وفعل ما يشاء. والرحمن الرحيم: وصف بالرحمة المتضمنة لإحسانه إلى العباد بمشيئته وقدرته أيضاً، والخير يحصل بالقدرة والإرادة التي تتضمن الرحمة، فإذا كان قديراً مريداً للإحسان حصل كل خير، وإنما يقع النقص لعدم القدرة، أو لعدم إرادة الخير، فالرحمن الرحيم الملك قد اتصف بغاية إرادة الإحسان وغاية القدرة، وذلك يحصل به [كل خير] خير الدنيا والآخرة.

وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ مع أنه ملك الدنيا؛ لأن يوم الدين لا يدّعي أحد فيه منازعة. وهو اليوم الأعظم، فما الدنيا في الآخرة إلا كما يضع أحدكم إصبعه في اليمّ فلينظر بِمَ يرجع.

و«الدين» عاقبة أفعال العباد، وقد يدل بطريق التنبيه، أو بطريق العموم ـ عند بعضهم ـ على ملك الدنيا، فيكون له الملك وله الحمد، كما قال تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]؛ وذلك يقتضي أنه قادر على أن يرحم، ورحمته وإحسانه وصف له يحصل بمشيئته، وهو من الصفات الاختيارية.

وفي الصحيح أن النبي ﷺ كان يعلم أصحابه الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمهم السورة من القرآن، يقول: «إذا همّ أحدكم بالأمر؛ فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علّام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر ـ ويسميه باسمه ـ خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري، فاقدره لي ويسّره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان»[1].

فسأله بعلمه وقدرته ومن فضله، وفضله يحصل برحمته. وهذه الصفات هي جماع

(١) رواه البخاري (٦٣٨٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

صفات الكمال، لكن العلم له عموم التعلق: يتعلق بالخالق والمخلوق، والموجود والمعدوم. وأما القدرة فإنما تتعلق [بالممكن، والإرادة إنما تتعلق بالموجود المخلوق، والرحمة أخص منها فإنما تتعلق] بالمخلوق، وكذلك الملك إنما يكون ملكاً على المخلوقات.

فالفاتحة اشتملت على الكمال في الإرادة، وهو: الرحمة، وعلى الكمال في القدرة، وهو: مالك يوم الدين. وهذا وهذا إنما يتم بالصفات الاختيارية، كما تقدم. والله سبحانه وتعالى أعلم) ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (يقال في الفاتحة نصفها ثناء، ونصفها دعاء) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (والنصف الأول من الفاتحة الذي هو نصف الرب، أوله تحميد وآخره تعبيد) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (فكل ما بالخلق من النعم فمنه وحده لا شريك له، ولهذا هو سبحانه يجمع بين الشكر والتوحيد، ففي الصلاة أول الفاتحة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١﴾ وأوسطها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾. والخطب وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم. وعن ابن عباس[٤]: إذا قلت: لا إله إلا الله، فقل: الحمد لله، فإن الله يقول: ﴿فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

وفي حديث عن النبي ﷺ قال: «من قال حين يصبح: الحمد لله ربي لا أشرك به شيئاً، أشهد أن لا إله إلا الله، ظلّ تغفر له ذنوبه حتى يمسي، ومن قالها حين يمسي غفرت له ذنوبه حتى يصبح»[٥] رواه أبان المحاربي عن النبي ﷺ، كما ذكره ابن عبد البر وغيره.

---

(١) جامع الرسائل (٢/ ٥٦ ـ ٧٠).
(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٥٩).
(٣) جامع المسائل (٣/ ٢٨٧).
(٤) ابن جرير (٣٤/ ٨١).
(٥) الحديث رواه الطبراني في «الكبير» (٦٣٥) وفي سنده أبان بن أبي عياش وهو متروك، ورواه البزار (٣١٠٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٧، ٦٠) عن عمرو بن معد يكرب بإسناد واهٍ وفيه ضعف. والحديث ذكره ابن عبد البر في كتابه «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» بدون سند (١/ ٤٨)، وأما ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة «أبان المحاربي» (١/ ٢٥) فقد نقل عن البغوي قوله عن هذا الحديث: «لا أعلم له غيره» وتعقبه ابن حجر بوجود حديث آخر له، وذكر ابن حجر أن الدارقطني ذكره في «الأفراد» وأشار إلى تفرد أبان بن أبي عياش بالحديث الأول.

فالحمد أول الأمر: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم، والتوحيد نهايته. ولهذا كان النصف من الفاتحة الذي هو لله أوله حمد وآخره توحيد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

والحمد رأس الشكر، فالحامد يشكره أولاً على نِعَمِه، ثم يعبده وحده، فإن العبد أول ما يعرف ما يحصل له من النعمة، مثل خلقه حياً، وخلق طرق العلم: السمع والبصر والعقل.

وقد تنازع الناس في أول ما أنعم الله على العبد، فقيل: هو خلقه حياً أو خلق الحياة؛ كما قال ذلك من قاله من المعتزلة. وقيل: بل إدراك اللذات ونيل الشهوات، كما يقوله الأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره، كالقاضي أبي يعلى في أحد قوليه. ومن أصحاب أحمد وغيرهم من قال: بل أولها هو الإيمان، ولم يجعل ما قبل الإيمان نعمة بناء على أن تلك لا تصير نِعَماً إلا بالإيمان، وأن الكافر ليس عليه نعمة، وهذا أحد قولي الأشعري وأحد القولين لمتأخري أصحاب أحمد وغيرهم كأبي الفرج[1].

والصحيح أن نعمة الله على كل أحد: على الكفار وغيرهم، لكن النعمة المطلقة التامة هي على الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين الذين أمرنا أن نقول في صلاتنا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فإن جُعلت «غير» صفة لا استثناء فيها لم يدخل المغضوب عليهم ولا الضالون في المنعم عليهم، وإن جعلت استثناء فقد دخلوا في المنعم عليهم، لكن رجحوا الأول فقالوا ـ واللفظ للبغوي ـ: «غير» هاهنا بمعنى «لا»، و«لا» بمعنى «غير»، ولذلك جاز العطف [عليها]، كما يقال: فلان غير محسن ولا مجمل، فإذا كان «غير» بمعنى «سوى» فلا يجوز العطف عليها بلا. لا يجوز في الكلام: عندي سوى عبد الله ولا زيد. وقد رُوي عن عمر أنه قال: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين)[2].

وهذا قد ذكره غير واحد من أهل العربية ومثّلوه بقول القائل: إني لأقر بالصادق

---

(١) يقصد ابن الجوزي.

(٢) رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف (١/ ١٤٦ ـ ١٤٩) من طرق عن عمر ﷺ، وإسناده صحيح. وانظر: «تفسير البغوي» (١/ ١٥).

فإذا سبق إلى القلب قصد السؤال ناسب أن يسأل باسم الرب، ولو سأل باسم الله لتضمنه اسم الرب كان حسناً، وأما إذا سبق إلى القلب قصد العبادة فاسم «الله» أولى بذلك) ا.هـ[١].

وقال في تفسير ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾:

(وكذلك ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فإن الرحمن، الرحيم، هو الذي يرحم العباد بمشيئته وقدرته، فإن لم يكن له رحمة إلا نفس إرادة قديمة أو صفة أخرى قديمة لم يكن موصوفاً بأنه يرحم من يشاء، ويعذب من يشاء، قال الخليل: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ وَإِلَيۡهِ تُقۡلَبُونَ ٢١﴾ [العنكبوت] فالرحمة ضد التعذيب، والتعذيب فعله، وهو يكون بمشيئته كذلك الرحمة تكون بمشيئته؛ كما قال: ﴿وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾. والإرادة القديمة اللازمة لذاته ـ أو صفة أخرى لذاته ـ ليست بمشيئته؛ فلا تكون الرحمة بمشيئته.

وإن قيل: ليس بمشيئته إلا المخلوقات المباينة، لزم أن لا تكون صفة للرب بل تكون مخلوقة له، وهو إنما يتصف بما يقوم به لا يتصف بالمخلوقات، فلا يكون هو ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي ـ وفي رواية ـ تسبق غضبي»[٢] وما كان سابقاً لما يكون بعده لم يكن إلا بمشيئة الرب وقدرته) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (فالخلق يتضمن الابتداء، والكرم تضمن الانتهاء كما قال في أمّ القرآن: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ثم قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾) ا.هـ[٤].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾:

(والله ﷻ سمى يوم القيامة يوم الدين، كما قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾، وهو كما روى عن ابن عباس وغيره من السلف: (يوم يدين الله العباد بأعمالهم إن خيراً

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية (١٣٥).
(٢) مرّ تخريجه.
(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).
(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٩٣) وهو في تفسير سورة العلق الذي ذكر فيه: الخلق والأكرم.

فخيراً، وإن شراً فشراً)[١] وذلك يتضمن جزاءهم وحسابهم.

فلهذا من قال: هو يوم الحساب ويوم الجزاء، فقد ذكر بعض صفات الدين، قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ ۝٩ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ۝١٤ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ۝١٥ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ۝١٦ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ۝١٩﴾ [الإنفطار) ا.هـ[٢].

وفي تفسير ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾:

(الآية مطابقة لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الجامعة لعلم الكتب الإلهية كلها؛ وذلك أن التقوى هي العبادة المأمور بها، فإن تقوى الله وعبادته وطاعته أسماء متقاربة متكافئة متلازمة، والتوكل عليه هو الاستعانة به، فـ ﴿من يتق الله﴾ مثال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤٩] مثال ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، فلا بد أن يكون العبد عابداً، ولا بد أن يكون مستعيناً. ولهذا كان هذا فرضاً على كل مسلم أن يقوله في صلاته.

وهذه الكلمة بين العبد وبين الرب، وقد روي عن الحسن البصري رحمه الله: أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب، جمع سرها في الأربعة، وجمع سر الأربعة في القرآن، وجمع سر القرآن في الفاتحة، وجمع سر الفاتحة في هاتين الكلمتين: [﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾][٤]، ولهذا ثناها الله [في كتابه] في غير موضع من القرآن، كقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق] وأمثال ذلك) ا.هـ[٥].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم (١/ ١٩) رقم (٢٥) بلفظ يختلف قليلاً، وابن جرير (١/ ٦٨).
(٢) جامع الرسائل (٢/ ٢٤٠)، وقد مر تفصيل القول في معنى المالك في تفسير مجمل الفاتحة.
(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٥)، وقوله الآية أي قول الله: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ . . .﴾ [٢] في سورة الطلاق.
(٤) مرّ تخريجه.
(٥) منهاج السنّة (٥/ ٣٩٤) (٢٢/ ٦٠٧)، وقد ذكر في «المجموع» (١٠/ ١٨) ومن السلف.

وقال رحمه الله: (وفاتحة الكتاب نصفان: نصف لله، ونصف للعبد، ونصف الربّ أوله حمد وآخره توحيد ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ونصف العبد هو دعاء، وأوله توحيد ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾) ا.هـ[1].

وقال رحمه الله: (والكتب المنزلة: مجموعة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وهي معنى: «لا إله إلا الله» و«لا حول ولا قوة إلا بالله» هي من معنى: «لا إله إلا الله» و«الحمد لله» في معناها، و«سبحان الله والله أكبر» من معناها. لكن فيها تفصيل بعد إجمال) ا.هـ[2].

وقال رحمه الله: (والله ﷻ أرسل الرسل بأنه لا إله إلا هو فتخلو القلوب عن محبة ما سواه [بمحبته] وبرجائه، وعن سؤال ما سواه بسؤاله، وعن العمل لما سواه بالعمل له، وعن الاستعانة بما سواه بالاستعانة به.

ولهذا كان وسط الفاتحة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يقول الله تعالى: قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي فإذا قال: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣﴾ قال: أثنى عليّ عبدي، وإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ قال: مجّدني عبدي، وإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ قال: هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، وإذا قال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ قال: هؤلاء لعبدي، ولعبدي ما سأل» فوسط السورة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فالدين أن لا يعبد إلا الله، ولا يستعان إلا إياه) ا.هـ[3].

وقال رحمه الله: (أن الله تعالى هو الذي يحب أن يكون هو المقصود المدعو المطلوب، وهو المعين على المطلوب وما سواه هو المكروه، وهو المعين على دفع المكروه؛ فهو سبحانه الجامع للأمور الأربعة دون ما سواه، وهذا معنى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فإن العبودية تتضمن المقصود المطلوب؛ لكن على أكمل الوجوه، والمستعان هو الذي يستعان به على المطلوب؛ فالأول من معنى الألوهية والثاني من معنى الربوبية) ا.هـ[4].

---

(١) جامع المسائل (٣/ ٢٧٨).
(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٢١)، وفي المجموع (٢٢/ ٦٠٧).
(٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، والحديث مرّ تخريجه.
(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢).

وقال رحمه الله: (فإذا علم أن العبد لا بد له في كل وقت وحال من منتهى يطلبه هو إلهه، ومنتهى يطلب منه هو مستعانه؛ ـ وذلك هو صمده الذي يصمد إليه في استعانته وعبادته ـ تبين أن قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ كلام جامع محيط أولاً وآخراً، لا يخرج عنه شيء، فصارت الأقسام الأربعة:

إما أن يعبد غير الله ويستعينه ـ وإن كان مسلماً ـ فالشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل.

وإما أن يعبده ويستعين غيره، مثل كثير من أهل الدين، يقصدون طاعة الله ورسوله وعبادته وحده لا شريك له؛ وتخضع قلوبهم لمن يستشعرون نصرهم، ورزقهم، وهدايتهم، من جهته: من الملوك والأغنياء والمشائخ.

وإما أن يستعينه ـ وإن عبد غيره ـ مثل كثير من ذوي الأحوال، وذوي القدرة وذوي السلطان الباطن أو الظاهر، وأهل الكشف والتأثير، الذين يستعينونه ويعتمدون عليه ويسألونه ويلجؤون إليه؛ لكن مقصودهم غير ما أمر الله به ورسوله؛ وغير اتباع دينه وشريعته التي بعث الله بها رسوله.

والقسم الرابع: الذين لا يعبدون إلا إياه، ولا يستعينون إلا به، وهذا القسم الرباعي قد ذكر فيما بعد أيضاً؛ لكنه تارة يكون بحسب العبادة والاستعانة، وتارة يكون بحسب المستعان؛ فهنا هو بحسب المعبود والمستعان؛ لبيان أنه لا بد لكل عبد من معبود مستعان، وفيما بَعْدُ بحسب عبادة الله واستعانته؛ فإن الناس فيها على أربعة أقسام) ا.هـ[1].

وقال رحمه الله: (كل مخلوق فهو محتاج إلىٰ الله مفتقر إليه، والحاجة والفقر للمخلوق وصف لازم، لا يفارقه لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل العبد محتاج إلىٰ الله من جهة ألوهيته، ومن جهة ربوبيته، فهو محتاج إلىٰ أن يعبد الله لا يعبد غيره، ومحتاج إلىٰ أن يستعين بالله لا يستعين بغيره، كما قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، فإن لم يعبده بل عبد غيره أو أعرض عن العبادة خسر الدنيا والآخرة، وإذا وجبه سبحانه علىٰ عبادته لكان مخذولاً لا يقدر لعبده[2]، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا به، ولا ملجأ ولا منجا إلا إليه؛ ولهذا قيل: إن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب جعل سرّها في الكتب الأربعة، وجعل سرّ الأربعة في القرآن

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٦).

(٢) كذا في الأصل، والعبارة غير واضحة.

وجعل سرّ القرآن في المفصل، وسرّ المفصل في الفاتحة، وسرّ الفاتحة في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وهذه هي التي نصفها للرب ونصفها للعبد) ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (وإذا أحسن إلى الناس فإنما يحسن إليهم ابتغاء وجه ربه الأعلى، ويعلم أن الله قد مَنَّ عليه بأن جعله محسناً فيرى أن عمله لله وبالله؛ وهذا مذكور في الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاءً ولا شكوراً؛ ولا يمنّ عليه بذلك؛ فإنه قد علم أن الله هو المانّ عليه إذا استعمله في الإحسان؛ فعليه أن يشكر الله إذ يسّره لليسرى وعلى ذلك أن يشكر الله إذ يسّر له ما ينفعه) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (وكل عمل لا يعين الله العبد عليه فإنه لا يكون ولا ينفع، فما لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم، فلذلك أمر العبد أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (وكثيراً ما يقرن الناس بين الرياء والعجب، فالرياء من باب الإشراك بالخلق، والعجب من باب الإشراك بالنفس وهذا حال المستكبر، فالمرائي لا يحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والمعجب لا يحقق قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فمن حقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ خرج عن الرياء ومن حقق قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ خرج عن الإعجاب، وفي الحديث المعروف: «ثلاث مهلكات: شح مُطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه»[٤]) ا.هـ[٥].

قال ابن القيم:

(وكثيراً ما كنت أسمع شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تدفع الرياء ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ تدفع الكبرياء) ا.هـ[٦].

---

(١) جامع المسائل (٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، والأثر المذكور مرّ تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢١).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٧٦).

(٤) البزار (٨٠ ـ ٨٢)، والعقيلي في «الضعفاء»، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٤٣) (٣/ ٢١٩) (٦/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، والطبراني في «الأوسط» (١٤٢ ـ مجمع البحرين)، والقضاعي (٢٣٨) وغيرهم، والحديث وإن كان في طرقه مقال، إلا أن بعض أهل العلم حسّنه كالشيخ ناصر ﷺ في سلسلته (١٨٠٢) والله أعلم.

(٥) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٧٧).

(٦) مدارج السالكين (١/ ٥٤)، وهو يشبه النقل الذي سبقه إلا إنّا آثرنا نقله لاختلاف بسيط في العبارة، إضافة لقول ابن القيم [وكثيراً ما كنت] وفي ذلك دلالة على اهتمام شيخ الإسلام بهذا المفهوم، والنص السابق لا يفيد هذا المعنى؛ لذا آثرنا نقل هذه العبارة عن ابن القيّم لهذه الزيادة الهامة والله أعلم.

قال شيخ الإسلام:

(ولهذا قال في الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فقدّم قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لأنه المقصود لنفسه، على قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لأنه وسيلة إلى ذلك. والمقاصد مقدمة في القصد والقول على الوسائل، ثم مقصود السائل من الدعاء يحصل لهذا العابد المثنى مع اشتغاله بأشرف القسمين) ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (بل الفناء المحمود عند العارفين هو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله. فلا يشهد لمخلوق شيئاً من الإلهية. فيشهد أنه لا خالق غيره، ويشهد أنه لا يستحق العبادة غيره، ويتحقق بحقيقة قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وإلا فإذا شهدت أنه المستحق للعبادة مع رؤيتك نفسك لم تشهد حقيقة ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وإذا شهدت حقيقة أنه الفاعل لكل شيء ولم تشهد أنه المستحق للعبادة دون ما سواه وأن عبادته إنما تكون بطاعة رسوله لم تشهد حقيقة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. وإذا تحققت بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ تحققت بالفناء في التوحيد الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فنعبده اتباعاً للأمر، ونستعينه إيماناً بالقدر) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (أمر [النبي] ﷺ بحرص العبد على ما ينفعه والاستعانة بالله، ونهاه عن العجز. وأنفع ما للعبد طاعة الله ورسوله، وهي عبادة الله تعالى، وهذان الأصلان هما حقيقة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾) ا.هـ[٤].

وقال رحمه الله: (﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، فهاتان الكلمتان قد قيل إنهما تجمعان معاني الكتب المنزلة من السماء. وروي أنه ﷺ كان مرة في غزاة فقال: «يا ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾» فجعلت الرؤوس تندر عن كواهلها[٥].

وقد ذكر ذلك في غير موضع من كتابه كقوله ﷻ: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٨٥).
(٢) الرد على المنطقيين (٥٢٠ ـ ٥٢١).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٧٣).
(٤) الاستقامة (٢/ ٣٣).
(٥) الحديث ذكره صاحب الدر المنثور (١/ ١٤)، وعزاه لأبي القاسم البغوي والباوردي معاً في «معرفة الصحابة»، والطبراني في «الأوسط»، وأبي نعيم في «الدلائل»، قلت: أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٠٣٣)، وابن السني في «عمل اليوم» (٣٣٦)، والديلمي في «الفردوس» (٨١٤٣)، وفي الحديث ضعف ظاهر ففيه راوٍ ضعيف وآخر مجهول والله أعلم.

١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨، الشورى: ١٠] وكان ﷺ إذا ذبح أضحيته قال: «منك وإليك»[١] ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (فأخبر النبي ﷺ عن ربه أنه قال: «قَسَمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين»[٣] ومسمى الصلاة في اللغة قد قالوا: إنه مسمى الدعاء، والدعاء نوعان كما تقدم، والنصف الذي للرب جل وعلا هو الثناء عليه، والمقصود بذلك نفسه ﷻ، فهو بذلك معبود مقصود مدعو لنفسه، والنصف الآخر الذي للعبد هو السؤال والطلب منه وهو بذلك يقصد لذلك الأمر ويسأل ويطلب منه، وهو «الصمد» في الأمرين لا يصلح أن يصمد لغيره لا هذا الصمد ولا هذا الصمد، وهو أيضاً «أحد» في هذين: لا يصلح لغيره أن يكون هو المعبود، ولا أن يكون هو المتوكل عليه المستعان به المسؤول منه. فهو الأحد الصمد في النصف الذي له، كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ وهو الأحد الصمد في النصف الذي للعبد كقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ ولهذا قال من قال من السلف: إن الله سبحانه أنزل مائة كتاب وأربع كتب، جمع معانيها في الأربعة، وجمع معاني الأربعة في القرآن، وجمع معاني القرآن في المفصل، وجمع معاني المفصل في أمّ القرآن، وجمع معاني أمّ القرآن في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[٤].

وقد بسطنا الكلام على هذا في مواضع في غير هذا الكتاب، وبيّنّا تعلق العبادة بالإلهية فإن الإله هو المعبود، وتعلق الاستعانة بربوبيته فإن رب العباد الذي يربهم؛ وذلك يتضمن أنه الخالق لكل ما فيهم ومنهم. والإلهية هي العلة الغائية، والربوبية هي العلة الفاعلية. والغائية هي المقصودة، وهي علة فاعلية للعلة الغائية[٥]؛ ولهذا قدم قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ على قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ وتوحيد الإلهية يتضمن توحيد الربوبية؛ فإنه من لم يعبد إلا الله يندرج في ذلك أنه لم يقر بربوبية غيره؛ بخلاف توحيد الربوبية فإنه قد أقرّ به عامة المشركين في توحيد الإلهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف] ذكر البخاري في صحيحه عن عكرمة وغيره: تسألهم من خلق السموات والأرض

(١) مرّ تخريجه.
(٢) جامع الرسائل (٢/ ١٣٥).
(٣) مرّ تخريجه.
(٤) مرّ تخريجه.
(٥) في الأصل: (الفاعلية) وهو خطأ.

فيقولون الله، وهم مع هذا يعبدون غيره[١]) ا.هـ[٢].

ونقل الإمام ابن القيم في «مدارج السالكين» عن شيخ الإسلام:

(وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ: تأملت أنفع الدعاء: فإذا هو سؤال العون على مرضاته، ثم رأيته في الفاتحة في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾) ا.هـ[٣].

وقال في سبب تقديم ﴿إِيَّاكَ﴾ على الفعل ﴿نَعْبُدُ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾:

(فإن قيل: فلماذا قدم الجار والمجرور على الفعل في الموضعين؛ فقال: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، ولم يقل: وابتغوا الوسيلة إليه؟ وقال: ﴿إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ولم يقل: لابتغوا سبيلاً إلى ذي العرش.

قيل: هذا مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝٦٦﴾ [الزمر]، وقوله: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ۝٨﴾ [الشرح]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾ [المائدة: ٢٣]، ومنه في دعاء القنوت: «إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، ولك نسعى»[٤]، وفي تعزية آل بيت النبي ﷺ: «فبالله فاتقوا[٥]، وإياه فارجوا»[٦] وهذا ونحوه من تقديم المفعول به، سواء

---

(١) صحيح البخاري (٢٣/ ٤٣) قال: وقال عكرمة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف] ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٧] و﴿مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره، قال الحافظ: وصله الطبري عن هناد بن السري عن أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ قال: يسألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض فيقولون: الله. فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره.

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٥٤). (٣) مدارج السالكين (١/ ٧٨).

(٤) أبو داود في «مراسيله» (٨٩)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٢١٠) مرفوعاً ولكن لا يصح، وإنما صح موقفاً عن عمر ﷺ، رواه عبد الرزاق (٣/ ١١٠ ـ ١١١)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٥) الصحيح: (فبالله فثقوا) هكذا في الروايات.

(٦) رواه الحاكم (٣/ ٥٧ ـ ٥٨) وصححه ووافقه الذهبي وليس كما قالا، ورواه البيهقي في «سننه» (٤/ ٦٠) وضعفه، ورواه في «دلائل النبوة» بعدة أسانيد (٢/ ٢١٠، ٢١١) (٧/ ٢٦٧) وضعفه، ورواه ابن أبي الدنيا في «الهواتف» (ص٢٣ ـ ٢٤)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٦٥)، وابن سعد في «طبقاته» (٢/ ٢٧٥)، والحديث ضعفه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٢٦٢)، والعراقي في «تخريج الأحياء» (رقم ٤٤١٢)، وابن حجر في «الزهر النضر في نبأ الخضر» (٢/ ٢١٦ ـ ٢١٩)، وذكره بصيغة التمريض ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١٦٢) بدون سند، وأسانيد الخبر إما مراسيل أو رواته ضعاف ومجاهيل، والله أعلم.

تعدى الفعل إليه بنفسه أو بحرف الجر، يدل على الاهتمام والعناية بالمفعول به باتفاق العربية[١]، ويدل أيضاً عند كثير منهم على الاختصاص، ولا ريب أنه يدل على الاختصاص في مواضع، فإذا قال: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]؛ قدم المبتغى إليه لأنه المقصود الأول، والعلة الغائية متقدمة في العلم والقصد على الوسيلة، كما قال: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾ [المائدة: ٢٣]؛ أي عليه لا على غيره، والله أعبد لا أعبد معه إلهاً آخر، فحصل بذلك فائدتان:

أحدهما: شعور القلب بذكر الله المعبد المتقرب إليه قبل شعوره بالعبادة التي هي وسيلة إليه، والشعور به يقتضي معرفته ومحبته، فتكون معرفته ومحبته سابقة في القلب لعبادته، وهذا أنفع ما يكون في العبادة وهو الترتيب الفطري، بخلاف من شعر بالوسيلة قبل المقصود.

الثانية: أنه يفيد الاختصاص والحصر حيث دلّ الكلام على ذلك وعلى هذا؛ فالجار والمجرور متعلق بالوسيلة، كما هو متعلق بالسبيل إليه، لكن قدم المفعول لما في ذلك من الفائدة كما تقدم، ولهذا يقال: ابتغيتك إلى فلان، كما يقال: توصلت إلى فلان، وهذا وسيلة إليه وسبيل إليه) ا.هـ[٢].

وفي علاقة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ قال:

(قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ فذكر ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ بالألف واللام التي تقتضي الاستغراق لجميع المحامد، فدلّ على أن الحمد كله لله، ثم حصره في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾. فهذا تفصيل لقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾. فهذا يدل على أنه لا معبود إلا الله، وأنه لا يستحق أن يعبد أحد سواه، فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إشارة إلى عبادته بما اقتضته إلهيته: من المحبة، والخوف، والرجاء، والأمر، والنهي. ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إشارة إلى ما اقتضته الربوبية؛ من التوكل والتفويض والتسليم، لأن الرب ﷻ هو المالك، وفيه أيضاً معنى الربوبية والإصلاح، والمالك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء.

---

(١) كذا في الأصل، ولعله سقط من العبارة: «علماء» أو «أهل» ونحوهما.

(٢) تلخيص كتاب «الاستغاثة»، النسخة المحققة بتحقيق أبي عبد الرحمن محمّد بن علي عجال، نقلاً عن زيادة في أحد النسخ بخط محب الدين الخطيب رحمه الله المنقولة من نسخة دار الكتب القومية بمصر تحت رقم (٢٨١ ـ عقائد تيمور)، تلخيص الاستغاثة (٢/ ٧٧٢).

فإذا ظهر للعبد من سر الربوبية أن الملك والتدبير كله بيد الله تعالى، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [الملك]: فلا يرى نفعاً ولا ضراً، ولا حركة، ولا سكوناً، ولا قبضاً، ولا بسطاً، ولا خفضاً، ولا رفعاً، إلا والله ﷻ فاعله، وخالقه، وقابضه، وباسطه، ورافعه، وخافضه، فهذا الشهود هو سر الكلمات الكونيات... وهو علم صفة الربوبية. والأول هو علم صفة الإلهية وهو كشف سر الكلمات التكليفيات.

فالتحقيق بالأمر والنهي، والمحبة والخوف والرجاء يكون عن كشف علم الإلهية.

والتحقيق بالتوكل والتفويض والتسليم: يكون بعد كشف علم الربوبية وهو علم التدبير الساري في الأكوان؛ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل]. فإذا تحقق العبد لهذا المشهد، ووفقه لذلك؛ بحيث لا يحجبه هذا المشهد عن المشهد الأول فهو الفقيه في عبوديته؛ فإن هذين المشهدين عليهما مدار الدين، فإن جميع مشاهد الرحمة واللطف والكرم، والجمال: داخل في مشهد الربوبية.

ولهذا قيل: إن هذه الآية جمعت جميع أسرار القرآن: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ لأن أولها اقتضى عبادته بالأمر والنهي، والمحبة والخوف، والرجاء كما ذكرنا؛ وآخرها اقتضى عبوديته بالتفويض والتسليم، وترك الاختيار، وجميع العبوديات داخلة في ذلك) ا.هـ[1].

وقال رحمه الله: (وفي قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ فجمع بين الاسمين: اسم الإله واسم الرب. فإن «الإله» هو المعبود الذي يستحق أن يعبد. و«الرب» هو الذي يرب عبده فيدبره.

ولهذا كانت العبادة متعلقة باسمه الله، والسؤال متعلقاً باسمه الرب؛ فإن العبادة هي الغاية التي لها خلق الخلق. والإلهية هي الغاية؛ والربوبية تتضمن خلق الخلق وإنشاءهم فهو متضمن ابتداء حالهم، والمصلي إذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فبدأ بالمقصود الذي هو الغاية على الوسيلة التي هي البداية؛ فالعبادة غاية مقصودة؛ والاستعانة وسيلة إليها: تلك حكمة وهذا سبب والفرق بين العلة الغائية

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

والعلة الفاعلية معروف؛ ولهذا يقال: أول الفكرة آخر العمل وأول البغية آخر الدرك. فالعلة الغائية متقدمة في التصور والإرادة وهي متأخرة في الوجود فالمؤمن يقصد عبادة الله ابتداء وهو يعلم أن ذلك لا يحصل إلا بإعانته فيقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾) ا.هـ[1].

وقال في معنى الصراط:

(الصراط في لغة العرب: هو الطريق. يقال: هو الطريق الواضح. ويقال: هو الطريق المحدود بجانبين الذي لا يخرج عنه. ومنه الصراط المنصوب على جهنم، وهو الجسر الذي يعبر عليه المؤمنون إلى الجنة، وإذا عبر عليه الكفار سقطوا في جهنم.

ويقال: فيه معنى الاستواء والاعتدال الذي يوجب سرعة العبور عليه. وفيه ثلاث لغات هي ثلاث قراءات: الصراط، والسراط، والزراط، وهي لغة عربية عرباء ليست من المعرب ولا مأخوذة من لغة الروم كما زعموا.

ويقال: أصله من سرطت الشيء أسرطه سرطاً إذا ابتلعته، واسترطته ابتلعته، فإن المبتلع يجري بسرعة في مجرى محدود.

ومن أمثال العرب: لا تكن حلواً فتسترط ولا مراً فتُعقى من قولهم (أعقيت) الشيء إذا أزلته من فيك لمرارته.

ويقال: فلان يسترط ما يأخذ من الدين.

وحكي عن يعقوب بن السّكِّيت[2] الأخذ سريط، والقضاء صرايط، والسرطاط الفالوذج، لأنه يسترط استراطاً. وسيف سراطي أي قاطع فإنه ماضٍ سريع المذهب في مضربه.

فالصراط هو الطريق المحدود المعتدل الذي يصل سالكه إلى مطلوبه بسرعة. وقد ذكر الله لفظ الصراط في كتابه في غير موضع، ولم يسم الله سبيل الشيطان سراطاً بل سماها سبيلاً، وخص طريقه باسم الصراط، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٨٤).

(٢) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت إمام في اللغة والأدب، أصله من خوزستان، تعلّم في بغداد، كان من مؤدبي أولاد المتوكل ومن ندمائه.

وفي السنن عن عبد الله بن مسعود قال: «خطّ لنا رسول الله خطّاً، وخطّ خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: هذا سبيل الله، وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، من أجابه قذفه في النار، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[١] [الأنعام: ١٥٣] فسمى سبحانه طريقه صراطاً، وسمى تلك سبلاً ولم يسمها صراطاً، كما سماها سبيلاً، وطريقه يسميه سبيلاً كما يسميه صراطاً.

وقال تعالى عن موسى وهارون: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾﴾ [الصافات]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴿٣﴾﴾ [الفتح].

وهذه الهداية الخاصة التي أعطاه إياها بعد فتح الحديبية أخص مما تقدم، فإن السالك إلى الله لا يزال يتقرب إليه بشيء بعد شيء ويزيده الله هدى بعد هدى، وأقوم الطريق وأكملها الطريق التي بعث الله بها نبيه محمداً ﷺ.

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾ [الإسراء]) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (فإن الله سبحانه إذا ذكر في القرآن اسماً مثل قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾ فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته، وكل ذلك حق، بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء كل اسم منها يدل على صفة من صفاته، فيقول بعضهم: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ كتاب الله أو اتباع كتاب الله[٣]، ويقول الآخر: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ هو الإسلام أو دين الإسلام[٤]، ويقول

---

(١) ابن ماجه (١١)، الطيالسي (٢٤٤)، أحمد (٤٣٥)، الدارمي (١/ ٦٧)، الطبري (١٤١٦٨)، البزار (٢٤١٠)، الحاكم (٢/ ٣١٨) والحديث صحيح.

(٢) الجواب الصحيح (٣/ ١٧٨ ـ ١٨٠).

(٣) روي هذا عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بسند ضعيف جداً، ذكره ابن أبي حاتم (رقم ٣٢)، والدارمي (٢/ ٣١٢)، وابن جرير (١/ ٧٤)، والترمذي وغيره، وقد رجح ابن كثير أنه لعلي بن أبي طالب من قوله، ويشهد له قول ابن مسعود في تفسير هذه الآية الذي رواه المروزي في «السنّة» (ص٧)، والحاكم في «مستدركه» (٢/ ٢٥٨)، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٤) وسنده صحيح والله أعلم.

(٤) وهو مأخوذ من قول رسول الله ﷺ الذي رواه النوّاس بن سمعان: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، والصراط الإسلام» رواه أحمد (٤/ ١٨٢) وغيره وسنده حسن إن شاء الله وصححه الحاكم والذهبي وأحمد شاكر.

الآخر: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ هو السنّة والجماعة[١]، ويقول الآخر: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ طريق العبودية[٢]، أو طريق الخوف والرجاء والحب، وامتثال المأمور واجتناب المحظور، أو متابعة الكتاب والسنّة، أو العمل بطاعة الله أو نحو هذه الأسماء والعبارات.

ومعلوم أن المسمى هو واحد وإن تنوّعت صفاته وتعددت أسماؤه وعباراته، كما إذا قيل: محمد هو أحمد، وهو الحاشر، وهو الماحي، وهو العاقب، وهو خاتم المرسلين، وهو نبي الرحمة، وهو نبي الملحمة.

وكذلك إذا قيل: القرآن هو الفرقان، والنور، والشفاء، والذكر الحكيم، والكتاب الذي أحكمت آياته ثم فصلت) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (وهذا قد قررناه غير مرة في القواعد المتقدمة، ومن تدبره علم أن أكثر أقوال السلف في التفسير متفقة غير مختلفة. مثال ذلك قول بعضهم في ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾: إنه الإسلام، وقول آخر: إنه القرآن، وقول آخر: إنه السنّة والجماعة، وقول آخر: إنه طريق العبودية. فهذه كلها صفات له متلازمة، لا متباينة، وتسميته بهذه الأسماء بمنزلة تسمية القرآن والرسول بأسمائه: بل بمنزلة أسماء الله الحسنى) ا.هـ[٤].

وقال رحمه الله: (مثال ذلك تفسيرهم لـ ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾.

فقال بعضهم: هو «القرآن»: أي اتباعه؛ لقول النبي ﷺ في حديث علي الذي رواه الترمذي، ورواه أبو نعيم من طرق متعددة[٥] هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم[٦]، وقال بعضهم: هو «الإسلام» لقوله ﷺ في حديث

---

(١) روى ذلك ـ بمعناه ـ عن أبي العالية، ذكره ابن أبي حاتم (٣٤)، وابن جرير (١/ ١٧٥) وسنده حسن والله أعلم.

(٢) ذكر ذلك ـ بمعناه ـ ابن أبي حاتم وابن جرير وغيره.

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية»: (٢/ ٣٨٠) عن معاذ بن جبل قال: ذكر رسول الله ﷺ يوماً الفتن وعظمها وشددها فقال علي بن أبي طالب: يا رسول الله فما المخرج منها قال: كتاب الله فيه حديث من قبلكم... إلى أن قال: هو حبل الله المتين، وذكر الحديث وفي إسناده عمرو بن واقد وهو متروك، ذكر الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢) جملة أحاديث هذا أحدها وقال: وهذه الأحاديث لا تعرف إلا من رواية عمرو بن واقد وهو مالك.

(٦) مرّت الإشارة إليه وهو حديث ضعيف جداً بسبب الحارث الأعور، والحديث اتفق أهل العلم على تضعيفه مرفوعاً. أما موقوفاً فقد أشار بعض أهل العلم كابن كثير وغيره أنه الراجح والله أعلم.

النواس بن سمعان الذي رواه الترمذي وغيره: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً وعلى جنبتي الصراط سوران، وفي السورين أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة وداعٍ يدعو من فوق الصراط، وداعٍ يدعو على رأس الصراط، قال: فالصراط المستقيم هو الإسلام والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، والداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن»[(١)]. فهذان القولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبّه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ «صراط» يشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: هو «السنة والجماعة» وقول من قال: «هو طريق العبودية» وقول من قال: «هو طاعة الله ورسوله» ﷺ وأمثال ذلك. فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة؛ لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها) ا.هـ[(٢)].

وقال رحمه الله: (وهذا مثل «الصراط المستقيم» الذي أمرنا الله بسؤال هدايته؛ فإنه قد وصف بأنه الإسلام، ووصف بأنه اتباع القرآن، ووصف بأنه طاعة الله ورسوله، ووصف بأنه طريق العبودية) ا.هـ[(٣)].

وفي معنى الهداية قال:

(وأما قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ فالمطلوب الهدي الخاص التام الذي يحصل معه الاهتداء، كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وقوله: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦] وهذا كثير في القرآن) ا.هـ[(٤)].

وقال رحمه الله: (﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، وهذه الهداية المطلوبة من الله، لا يقدر عليها إلا الله) ا.هـ[(٥)].

وقال رحمه الله: (ومنه قولنا في الصلاة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ

---

(١) مرت الإشارة إلى هذا الحديث وقد رواه أحمد (٤/ ١٨٢)، والترمذي والنسائي في تفسيره (ص٨٩). وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم والآجري في الشريعة، والحديث صححه ابن كثير والسيوطي والألباني وحسّنه الترمذي وغيره والله تعالى أعلم.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧). (٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٥٦ ـ ١٥٧). (٥) جامع المسائل (٢/ ٧٥).

﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ فإن الهداية المشتركة حاصلة لا تحتاج أن تسأل، وإنما تسأل الهداية التي خص بها المهتدين. ومن تأوَّل ذلك بمعنى زيادة الهدى والتثبت، وقال: كان ذلك جزاء، كان متناقضاً.

فإنه يُقال: هذا المطلوب إن لم يكن حاصلاً باختيار العبد لم يثب عليه، فإنه إنما يثاب على ما فعله باختياره، وإن كان باختياره فقد ثبت أن الله يحدث الفعل الذي يختاره العبد، وهذا مذهب أهل السُّنّة) ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (وإنما فرض عليه من الدعاء الراتب الذي يتكرر بتكرر الصلوات، بل الركعات فرضها ونفلها هو الدعاء الذي تتضمنه أمّ القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ لأن كل عبد فهو مضطر دائماً إلى مقصود هذا الدعاء، وهو هداية الصراط المستقيم، فإنه لا نجاة من العذاب إلا بهذه الهداية، ولا وصول إلى السعادة إلا به، فمن فاته هذا الهدى فهو: إما من المغضوب عليهم، أو من الضالين.

وهذا الاهتداء لا يحصل إلا بهدى الله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧] وهذه الآية مما يبين به فساد مذهب القدرية الذين يزعمون أن العبد لا يفتقر في حصول هذا الاهتداء. بل كل عبد عندهم فمعه ما يحصل به الطاعة والمعصية، لا فرق عندهم بين المؤمن والكافر، ولم يخص الله المؤمن عندهم بهدى حصل به الاهتداء، والكلام عليهم مبسوط في موضع آخر) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (وقد أمرنا الله تعالى أن نقول في صلاتنا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ وهذا أفضل الأدعية وأوجبها على العباد) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (ورأس هذه الأدعية وأفضلها قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾. فهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق، فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة) ا.هـ[٤].

---

(١) منهاج السنّة (٣/ ٢٦٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٥١٥).
(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣٠).

وقال رحمه الله: (لهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾.

فإنه إذا هداه هذا الصراط أعانه على طاعته وترك معصيته فلم يصبه شر لا في الدنيا ولا في الآخرة، والذنوب من لوازم النفس، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب، ويدخل في ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه؛ ولهذا أمر به في كل صلاة لفرط الحاجة إليه، وإنما يعرف بعض قدره من اعتبر أحوال نفسه، ونفوس الإنس والجن المأمورين بهذا الدعاء، ورأى ما فيها من الجهل والظلم الذي يقتضي شقاءها في الدنيا والآخرة؛ فيعلم أن الله تعالى بفضله ورحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر) ا.هـ[1].

وقال رحمه الله: (وهذا كما يقول بعضهم في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾. فيقولون المؤمن قد هُدي إلى الصراط المستقيم. فأي فائدة في طلب الهدى؟! ثم يجيب بعضهم بأن المراد ثبتنا على الهدى كما تقول العرب للنائم: نم حتى آتيك، أو يقول بعضهم: ألزم قلوبنا الهدى، فحذف الملزوم. ويقول بعضهم: زدني هدى. وإنما يوردون هذا السؤال لعدم تصورهم الصراط المستقيم الذي يطلب العبد الهداية إليه؛ فإن المراد به العمل بما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه في جميع الأمور) ا.هـ[2].

وقال رحمه الله: (والله تعالى هو الذي يجعل العلم في قلوب من علمه. ولهذا يطلب منه ذلك فيقال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ ولا يقال ذلك للبشر؛ فإنهم لا يقدرون عليه. ويطلب العبد من الله أن يفهمه ويعلمه ويشرح صدره، وأن يحبب إليه الإيمان والعمل الصالح، ولا يطلب هذا من غير الله) ا.هـ[3].

وقال رحمه الله: (وكذلك لفظ «الهدى» إذا أطلق تناول العلم الذي بعث الله به رسوله والعمل به جميعاً فيدخل فيه كل ما أمر الله به كما في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ والمراد طلب العلم بالحق والعمل به جميعاً. وكذلك قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. والمراد به أنهم يعلمون ما فيه ويعملون به، ولهذا صاروا مفلحين،

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢١٥ ـ ٢١٦).
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٦ ـ ١٠٧).
(٣) منهاج السنّة (٥/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩).

وكذلك قول أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] وإنما هداهم بأن ألهمهم العلم النافع والعمل الصالح) ا.هـ[١].

قال ابن القيم رحمه الله:

(الإتيان بالضمير في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ ضمير جمع. فقد قال بعض الناس في جوابه: أن كل عضو من أعضاء العبد، وكل حاسة ظاهرة وباطنة مفتقر إلى هداية خاصة به، فأتى بصيغة الجمع تنزيلاً لكل عضو من أعضائه منزلة المسترشد الطالب لهداه، وعرضت هذا الجواب على شيخ الإسلام ابن تيمية قدّس الله روحه فاستركّه واستضعفه جداً) ا.هـ[٢].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

(كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ أي أنعم عليهم الإنعام المطلق التام المذكور في قوله تعالى:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٦).

(٢) قال الإمام ابن القيّم في كتابه «بدائع الفوائد» (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨) معلقاً على كلام شيخ الإسلام الذي ذكره، وهذا النقل من كلام شيخ الإسلام في مؤلفات ابن القيّم الذي يسّر الله لنا جمعه في مجلد، نسأل الله تسهيل نشره: (وهو كما قال: فإن الإنسان اسم للجملة لا لكل جزء من أجزائه، وعضو من أعضائه والقائل إذا قال: «اغفر لي وارحمني واجبرني وأصلحني واهدني» سائل من الله ما يحصل لجملته ظاهره وباطنه فلا يحتاج أن يستشعر لكل عضو مسألة تخصه يفرد له لفظه فالصواب أن يقال: هذا مطابق لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. والإتيان بضمير الجمع في الموضعين أحسن وأفخم، فإن المقام مقام عبودية وافتقار إلى الرب تعالى وإقرار بالفاقة إلى عبوديته واستعانته وهدايته فأتى به بصيغة ضمير الجمع، أي نحن معاشر عبيدك مقرون لك بالعبودية. وهذا كما يقول العبد للملك المعظم شأنه: نحن عبيدك ومماليكك وتحت طاعتك ولا نخالف أمرك، فيكون هذا أحسن وأعظم موقعاً عند الملك من أن يقول: أنا عبدك ومملوكك ولهذا، ولو قال: أنا وحدي مملوكك استدعى مقته، فإذا قال: أنا وكل من في البلد مماليكك وعبيدك وجند لك كان أعظم وأفخم، لأن ذلك يتضمن أن عبيدك كثير جداً، وأنا واحد منهم وكلنا مشتركون في عبوديتك والاستعانة بك وطلب الهداية منك. فقد تضمن ذلك من الثناء على الرب بسعة مجده وكثرة عبيده وكثرة سائليه الهداية ما لا يتضمنه لفظ الإفراد. فتأمله، وإذا تأملت أدعية القرآن رأيت عامتها على هذا النمط نحو: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] ونحو دعاء آخر البقرة، وآخر آل عمران وأولها وهو أكثر أدعية القرآن) ا.هـ.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء] ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (وقد أمر الله عباده المؤمنين أن يدعوه في كل صلاة بقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ ولهذا نزّه الله نبيه عن هذين، فقال تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم]، فالضال الذي لا يعلم الحق بل يظن أنه على الحق وهو جاهل به، كما عليه النصارى. قال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة]. والغاوي الذي يتبع هواه وشهواته مع علمه بأن ذلك خلاف الحق، كما عليه اليهود. قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الأعراف].

وقال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾﴾ [الأعراف] الآية.

وفي الحديث عن النبي ﷺ: «إن أخوف ما أخاف عليكم شهوات الغيّ في بطونكم وفروجكم ومضلات الفتن»[٢] فإن الغي والضلال يجمع جميع سيئات بني آدم، فإن الإنسان، كما قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، فبظلمه يكون غاوياً، وبجهله يكون ضالاً، وكثيراً ما يجمع بين الأمرين فيكون ضالاً في شيء غاوياً في شيء آخر، إذ هو ظلوم جهول، ويعاقب على كل من الذنبين بالآخر،

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ١٨٠).

(٢) الحديث رواه أحمد في «مسنده» (٤/ ٤٢٠) بلفظ: «إن مما أخشى....». وفي لفظ آخر لأحمد: «إنما أخشى... ومضلات الهوى»، قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٧٤ ـ مجمع البحرين)، والصغير (١/ ١٨٥)، والبزار (١/ ٨٢ ـ كشف)، وله شواهد رواها الحكيم الترمذي عن أفلح، والديلمي عن أنس كما في «كنز العمال» (٤٣٨٦١) والله أعلم.

كما قال: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وكما قال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]) ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (فإن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب وهدى به أمته إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. «ولما» كان العبد في كل حال مفتقراً إلى هذه الهداية في جميع ما يأتيه ويذره من أمور قد أتاها على غير الهداية، فهو يحتاج إلى التوبة منها وأمور هدي إلى أصلها دون تفصيلها أو هدي إليها من وجه، فهو محتاج إلى تمام الهداية فيها في المستقبل مثل ما حصل في الماضي، وأمور هو ضالّ عن اعتقاده فيها فهو محتاج إلى الهداية فيها، وأمور لم يفعلها فهو محتاج إلى فعلها على وجه الهداية إلى غير ذلك من أنواع الحاجات إلى أنواع الهدايات، فرض عليه أن يسأل هذه الهداية في أفضل أحواله - وهي الصلاة - مرات متعددة في اليوم والليلة. وقد بيّن أن أهل هذه النعمة مغايرون المغضوب عليهم «اليهود» والضالين «النصارى») ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (وإن ما فرض عليه من الدعاء الراتب الذي يتكرر [في] الصلوات، بل الركعات، فرضها ونفلها، هو الدعاء الذي تضمنته أمّ القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾، لأن كل عبد فهو مضطر دائماً إلى مقصود هذا الدعاء، وهو هداية الصراط المستقيم، فإنه لا نجاة من العذاب إلا بهذه الهداية، ولا وصول إلى السعادة إلا به، فمن فاته هذا الهدى فهو إما من المغضوب عليهم وإما من الضالين.

وهذا الاهتداء لا يحصل إلا بهدى الله، فمن يهده الله فهو المهتدي ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]. وهذه الآية مما يتبين بها فساد مذهب القدرية الذين يزعمون أن العبد لا يفتقر في حصول هذا الاهتداء إلى الله، بل كل عبد عندهم معه ما يحصل به الاهتداء، والكلام عليهم مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أن كل عبد فهو مفتقر دائماً إلى حصول هذه الهداية. وأما سؤال من يقول: فقد هداهم إلى الإيمان فلا حاجة إلى الهدى، وجواب من يجيب بأن المطلوب دوام الهدى، فكلام من لم يعرف حقيقة حال الأسباب وما أمر به، فإن

---

(١) جامع الرسائل (١/٢٢٨ - ٢٢٩).

(٢) الفتاوى (٣) وهو كتاب «إبطال التحليل» (ص٣).

الصراط المستقيم أن تفعل في كل وقت ما أمرت به في ذلك الوقت من علم وعمل ولا تفعل ما نهيت عنه، وهذا يحتاج إليه في كل وقت: إلى أن يعلم ما أمر به في ذلك الوقت وما نهى عنه، وإلى أن يحصل له إرادة جازمة لفعل المأمور، وكراهية جازمة لترك المحظور، وهذا العلم المفصل والإرادة المفصلة لا يتصور أن تحصل للعبد في وقت واحد، بل في كل وقت يحتاج أن يجعل الله في قلبه من العلوم والإرادات ما يهدي به في ذلك الوقت. نعم حصل له هدىٰ مجمل، فإن القرآن حق، ودين الإسلام حق، والرسول ونحو ذلك، ولكن هذا الهدى المجمل لا يعينه إن لم يحصل له هدى مفصل في كل ما يأتيه ويدبره من الجزئيات التي يحار في كثير منها أكثر عقول الخلق، ويغلب الهوى أكثر الخلق لغلبة الشبهات والشهوات على النفوس.

والإنسان خلق ظلوماً جهولاً، فالأصل فيه عدم العلم وميله إلى ما يهوى من الشر، فيحتاج دائماً إلى علم مفصل يزول به جهله، وعدل في محبته وبغضه، ورضاه وغضبه، وفعله وتركه، وإعطائه ومنعه، وكل ما يقوله ويعلمه يحتاج فيه إلى عدل ينافي ظلمه، فإن لم يمنّ الله عليه بالعلم المفصل والعدل المفصل، وإلا كان فيه من الجهل والظلم ما يخرج به عن الصراط المستقيم، وقد قال تعالى لنبيّه بعد صلح الحديبية وبيعة الرضوان: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢ وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝٣﴾ [الفتح]، فأخبر أنه فعل هذا ليهديه صراطاً مستقيماً، فإذا كان هذا حاله فكيف حال غيره؟.

والصراط المستقيم قد فسّر بالقرآن، والإسلام، وطريق العبودية، وكل هذا حق، فهو موصوف بهذا وبغيره، فحاجته إلى هذه الهداية ضرورية في سعادته ونجاته، بخلاف الحاجة إلى الرزق والنصر، فإن الله يرزقه، وإذا انقطع رزقه مات، والموت لا بد منه، فإن كان من أهل الهداية كان سعيداً، وإن كان بعد الموت، وكان الموت موصلاً له إلى السعادة الدائمة الأبدية، فيكون رحمة في حقه، وكذلك النصر إذا قدر أنه قهر وغلب حتى قتل، فإذا كان من أهل الهداية إلى الاستقامة مات شهيداً، وكان القتل من تمام نعمة الله عليه. فتبيّن أن حاجة العباد إلى الهدى أعظم من حاجتهم إلى الرزق، بل لا نسبة بينهما، فلهذا كان هذا الدعاء هو المفروض عليهم.

وأيضاً، فإن الدعاء يتضمن الرزق والنصر، لأنه إذا هدي الصراط المستقيم كان من المتقين، ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق]، وكان

ممن ينصر الله ورسوله، ومن نصر الله نصره وكان من جند الله، وجند الله هم الغالبون، فالهدي التام يتضمن حصول أعظم ما يحصل به الرزق والنصر) ا.هـ[1].

قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى:

(والعبد مضطر دائماً إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم، فهو مضطر إلى مقصود هذا الدعاء، فإنه لا نجاة من العذاب ولا وصول إلى السعادة إلا بهذه الهداية، فمن فاته فهو إما من المغضوب عليهم، وإما من الضالين وهذا الهدى لا يحصل إلا بهدى الله، وهذه الآية مما يبيّن فساد مذهب القدرية.

وأما سؤال من يقول: فقد هداهم فلا حاجة بهم إلى السؤال، وجواب من أجابه: بأن المطلوب دوامها، كلام من لم يعرف حقيقة الأسباب، وما أمر الله به، فإن ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ أن يفعل العبد في كل وقت ما أمر به في ذلك الوقت من علم وعمل، ولا يفعل ما نهى عنه، وهذا يحتاج في كل وقت إلى أن يعلم ويعمل ما أمر به في ذلك الوقت وما نهى عنه، وإلى أن يحصل له إرادة جازمة لفعل المأمور، وكراهة جازمة لترك المحظور، فهذا العلم المفصّل والإرادة المفصّلة لا يتصور أن تحصل للعبد في وقت واحد، بل كل وقت يحتاج إلى أن يجعل الله في قلبه من العلوم والإرادات ما يهتدي به في ذلك الصراط المستقيم.

نعم! حصل له هدى مجمل بأن القرآن حق، والرسول حق، ودين الإسلام حق، وذلك حق؛ ولكن هذا المجمل لا يغنيه إن لم يحصل له هدى مفصّل في كل ما يأتيه ويذره من الجزئيات التي يحار فيها أكثر عقول الخلق، ويغلب الهوى والشهوات أكثر عقولهم لغلبة الشهوات والشبهات عليهم.

والإنسان خلق ظلوماً جهولاً، فالأصل فيه عدم العلم وميله إلى ما يهواه من الشر، فيحتاج دائماً إلى علم مفصّل يزول به جهله، وعدل في محبته وبغضه ورضاه وغضبه وفعله وتركه وإعطائه ومنعه وأكله وشربه ونومه ويقظته، فكل ما يقوله ويعمله يحتاج فيه إلى علم ينافي جهله، وعدل ينافي ظلمه، فإن لم يمنّ الله عليه بالعلم المفصّل والعدل المفصل وإلا كان فيه من الجهل والظلم ما يخرج به عن الصراط المستقيم، وقد قال تعالى لنبيه ﷺ بعد صلح الحديبية وبيعة الرضوان: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا

(١) جامع الرسائل (١/ ٩٨ ـ ١٠٠).

مُبِينًا ﴿١﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ١ ـ ٢]، فإذا كان هذه حاله في آخر حياته أو قريباً منها فكيف حال غيره.

و﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ قد فسّر بالقرآن، وبالإسلام، وطريق العبودية، وكل هذا حق، فهو موصوف بهذا وبغيره، فـ«القرآن» مشتمل على مهمات وأمور دقيقة، ونواهي وأخبار وقصص وغير ذلك إن لم يهد الله العبد إليها فهو جاهل بها ضال عنها، وكذلك «الإسلام» وما اشتمل عليه من المكارم والطاعات والخصال المحمودة، وكذلك «العبادة وما اشتملت عليه».

فحاجة العبد إلى سؤال هذه الهداية ضرورية في سعادته ونجاته وفلاحه؛ بخلاف حاجته إلى الرزق والنصر فإن الله يرزقه، فإذا انقطع رزقه مات، والموت لا بد منه، فإذا كان من أهل الهدى به كان سعيداً قبل الموت وبعده، وكان الموت موصلاً إلى السعادة الأبدية، وكذلك النصر إذا قدر أنه غلب حتى قتل فإنه يموت شهيداً وكان القتل من تمام النعمة، فتبيّن أن الحاجة إلى الهدي أعظم من الحاجة إلى النصر والرزق؛ بل لا نسبة بينهما؛ لأنه إذا هدي كان من المتقين ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق]، وكان ممن ينصر الله ورسوله ومن نصر الله نصره الله، وكان من جند الله، وهم الغالبون؛ ولهذا كان هذا الدعاء هو المفروض.

و«أيضاً» فإنه يتضمن الرزق والنصر؛ لأنه إذا هدي، ثم أمر وهدى غيره بقوله وفعله ورؤيته فالهدي التام أعظم ما يحصل به الرزق والنصر فتبين أن هذا الدعاء جامع لكل مطلوب، وهذا مما يبيّن لك أن غير الفاتحة لا يقوم مقامها، وأن فضلها على غيرها من الكلام أعظم من فضل الركوع والسجود على سائر أفعال الخضوع، فإذا تعينت الأفعال فهذا المقول أولى والله أعلم)[1].

وقال في تفسير: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ... وَلَا الضَّالِّينَ﴾:

(وقد أمرنا أن نقول في الصلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾.

والذين أنعم الله عليهم هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٧ ـ ٤٠).

﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء].

والإنعام المطلق إنما يدخل فيه المؤمنون؛ فدلّ ذلك على [أن] الطاعة الحاصلة من المؤمنين هو الذي أنعم بها، ولو كانت نعمته عليهم كنعمته على الكفار، لكان الجميع من المنعم عليهم، أهل الصراط المستقيم.

وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة لا استثناء، لأنه خفض «غير» كما تقول العرب: إني لأمر بالصادق غير الكاذب. فالمغضوب عليهم والضالون لم يدخلوا في المنعم عليهم حتى يخرجوا، بل بيّن أن هؤلاء مغايرون لأولئك، كمغايرة الصادق للكاذب) ا.هـ[1].

وقال في تفسير: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾:

(ولهذا أمرنا الله أن نقول في كل صلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾. وقد [صح] عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»[2]) ا.هـ[3].

وقال رحمه الله: (لهذا قال في الفاتحة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾.

فأهل الغضب والضلال هم أهل الشقاء والضلال، وهم الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾﴾ [القمر]، وهم ضد أهل الهدى والفلاح، فأهل الهدى الذي يتضمن العلم والسعادة هم المتبعون للكتاب المنزل، فمن آمن ببعض الكتاب وكفر

---

(١) منهاج السنّة (٥/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٢) هذا الحديث تفسير من رسول الله ﷺ للآية فلا يعدل إلى سواه، لذا قال ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ص٢٣) الجزء الأول: «لا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف اختلافاً» ونقل عنه هذه العبارة السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ١٦)، وكذا ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ١٥٩) ولكن بلفظ يختلف قليلاً، والحديث رواه أحمد (٤/ ٣٧٨)، والترمذي (٢٩٥٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٢٤ ـ موارد)، وابن جرير في «التفسير» (١/ ٧٩)، وابن أبي حاتم (رقم ٤٠) والحديث صححه جماعة وحسّنه آخرون والله أعلم.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٧٢)، درء تعارض (١/ ١٦٦)، ومنهاج السنّة (٧/ ٤٢٥)، الاستقامة (١/ ٢٢١) جامع المسائل (٢/ ١١١) (٤/ ٥٠) وما بين القوسين زيادة من الدرء.

ببعض كاليهود والنصارى لم يكن من هؤلاء، فكيف بمن لم يؤمن بالكتاب؟ بل هو ممن قيل فيه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ﴿٦٩﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [غافر]) ا.هـ[1].

وقال رحمه الله: (﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾.

وقال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»؛ وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم) ا.هـ[2].

وقال رحمه الله: (وقد أمر المؤمنين أن يقولوا في صلاتهم: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾، فالمغضوب عليهم عرفوا الحق ولم يعملوا به، والضالون عبدوا الله بلا علم) ا.هـ[3].

وقال رحمه الله: (فالأولون: يشبهون المستكبرين. وهؤلاء: يشبهون المشركين.

ولهذا يكون الأول في أشباه اليهود، ويكون الثاني في أشباه النصارى.

وقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾) ا.هـ[4].

وقال رحمه الله: (ولهذا أمرنا الله أن نقول في صلاتنا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾، [فالضال الذي لم يعرف الحق] كالنصارى، والمغضوب عليهم الغاوي الذي يعرف الحق ويعمل بخلافه كاليهود) ا.هـ[5].

وقال رحمه الله: (﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾: فإن المغضوب عليه يعاقب بنفس الغضب. والضال فاته المقصود وهو الرحمة والثواب. ولكن قد لا يعاقب كما عوقب ذلك، بل يكون ملعوناً مطروداً، ولهذا جاء في حديث زيد بن عمرو بن نفيل: «أن اليهود قالوا له: لن تدخل في ديننا حتى تأخذ نصيبك من غضب الله. وقال له

---

(١) الصفدية (٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٢٧).
(٣) درء تعارض (٢/ ١٠٥).
(٤) جامع الرسائل (٢/ ٢٤٥).
(٥) منهاج السنّة (١/ ١٩).

النصارى: حتى تأخذ نصيبك من لعنة الله»[١]) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (قال في أمّ القرآن: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ فذكر أنه فاعل النعمة، وحذف فاعل الغضب، وأضاف الضلال إليهم) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (وقد أمرنا الله أن نقول في كل صلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ آمين. وصحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون». قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون من فسد من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من العباد ففيه شبه من النصارى، وكان السلف يقولون: احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل؛ فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون[١]، فطالب العلم إن لم يقترن بطلبه فعل ما يجب عليه، وترك ما يحرم عليه من الاعتصام بالكتاب والسنّة، وإلا وقع في الضلال) ا.هـ[٤].

وقال رحمه الله: (﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون» وكل من هاتين الأمتين خرجت عن الإسلام وغلب عليها أحد ضديه، فاليهود، يغلب عليهم الكبر ويقل فيهم الشرك، والنصارى يغلب عليهم الشرك ويقل فيهم الكبر) ا.هـ[٥].

وقال رحمه الله: (ولهذا أمرنا الله أن نقول في الصلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾. وقال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»؛ لأن اليهود يعرفون الحق كما يعرفون أبناءهم، ولا يتبعونه لما فيهم من الكبر والحسد الذي يوجب بغض الحق ومعاداته، والنصارى لهم عبادة، وفي قلوبهم رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها، لكن بلا علم، فهم ضلال) ا.هـ[٦].

---

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٢٧) عن ابن المبارك قال: كان يقال: تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر... إلخ، ورواه البيهقي في «المدخل» (١/ ٤٤٤) عن ابن المبارك قال: كان سفيان هو الثوري يقول:... فذكره.

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩٠).
(٣) منهاج السنّة (٣/ ١٤٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٠٧).
(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢٤).
(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٢٨).

وقال رحمه الله: (و﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ هم الذين يعلمون الحق ويعملون بخلافه، و«الضالون» الذين يعبدون الله بغير علم، فمن اتبع هواه وذوقه ووجده، مع علمه أنه مخالف للكتاب والسنّة فهو من ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ وإن كان لا يعلم ذلك فهو من ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾) ا.هـ[١].

وقال رحمه الله: (وعباد الأصنام من الضالين والمغضوب عليهم، وقد قال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون» رواه الإمام أحمد والترمذي عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ. وقال الترمذي: هذا حديث صحيح[٢].

وسبب ذلك أن اليهود يعرفون الحق ولا يعملون به، والنصارى يعبدون بلا علم، وقد وصف الله اليهود بأعمال، والنصارى بأعمال، فوصف اليهود بالكبر والبخل والجبن والقسوة وكتمان العلم وسلوك سبيل الغي وهو سبيل الشهوات والعدوان وذكر عن النصارى الغلو والبدع في العبادات والشرك والضلال واستحلال محارم الله) ا.هـ[٣].

وقال رحمه الله: (والله تعالى أمرنا أن نقول في صلاتنا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾. وقد روى الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون». قال الترمذي: حديث حسن. وهكذا قال السلف. قال ابن أبي حاتم في تفسيره[٤]: لا أعلم خلافاً في هذا الحرف بين المفسرين) ا.هـ[٥].

وقال رحمه الله: (قال تعالى في أم الكتاب: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون».

فأمر سبحانه في «أم الكتاب» التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٥٣).

(٢) مرّ تخريجه. إلا أن الترمذي قال: حسن غريب ولعلّ شيخ الإسلام نقلها من نسخة غير نسختنا، وسيأتي نقل شيخ الإسلام عن الترمذي: حديث حسن.

(٣) الجواب الصحيح (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

(٤) ابن أبي حاتم (تفسير البقرة رقم ٤٢).

(٥) الرد على الإخنائي (ص١٥٥).

الزبور ولا في الفرقان مثلها، والتي أعطيها نبينا ﷺ من كنز تحت العرش[١]، التي لا تجزئ صلاة إلا بها: أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم: كاليهود، ولا الضالين كالنصارى.

وهذا ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ هو دين الإسلام المحض، وهو ما في كتاب الله تعالى، وهو «السنة والجماعة» فإن السنة المحضة هي دين الإسلام المحض، فإن النبي ﷺ روي عنه من وجوه متعددة رواها أهل السنن والمسانيد كالإمام أحمد وأبي داود والترمذي وغيرهم أنه قال: «ستفترق هذه الأمة على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة» وفي رواية: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[٢] ا. هـ[٣].

وقال رحمه الله: (ولما أمرنا الله سبحانه: أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، المغايرين للمغضوب عليهم وللضالين: كان ذلك مما يبين أن العبد يخاف عليه أن ينحرف إلى هذين الطريقين، وقد وقع ذلك كما أخبر به النبي ﷺ حيث قال: «لتسلكن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة؛ حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» قالوا يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» وهو حديث صحيح[٤].

وكان السلف يرون: أن من انحرف من العلماء عن الصراط المستقيم ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد: ففيه شبه من النصارى، كما يرى في أحوال منحرفة أهل العلم: من تحريف الكلم عن مواضعه، وقسوة القلوب، والبخل بالعلم، والكبر وأمر الناس بالبر ونسيان أنفسهم، وغير ذلك. وكما يرى في منحرفة أهل العبادة والأحوال من الغلو في الأنبياء والصالحين، والابتداع في العبادات، من الرهبانية والصور والأصوات.

---

(١) مرّ تخريجه.

(٢) الحديث صحيح ثابت رواه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وأحمد (٢/ ٣٣٢)، وابن ماجة (٣٩٩١)، والحاكم (١/ ١٢٨)، وابن حبان (٦٢٤٧، ٦٧٣١ ـ الإحسان)، وأبو يعلى (٥٩٧٨، ٥٩١٠، ٦١١٧)، وغيرهم، أما الرواية المذكورة فهي في الطبراني الصغير (١٥٠) والعقيلي وفيها كلام، وإن كان البعض يحسنها لشواهدها، والله أعلم.

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠).

(٤) البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) عن ابن سعيد الخدري رضي الله عنه.

ولهذا قال النبي ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى»[١]) ا.هـ[٢].

وقال رحمه الله: (والمعتزلة من أبعد الناس عن طريق أهل الكشف والخوارق والصوفية يذمونها ويعيبونها وكذلك يبالغون في ذم النصارىٰ أكثر مما يبالغون في ذم اليهود، وهم إلى اليهود أقرب، كما أن الصوفية ونحوهم إلى النصارى أقرب؛ فإن النصارى عندهم عبادة وزهد وأخلاق بلا معرفة ولا بصيرة فهم ضالون، واليهود عندهم علم ونظر بلا قصد صالح ولا عبادة ولا زهد ولا أخلاق كريمة فهم مغضوب عليهم والنصارى ضالون.

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: (ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين، وروى بإسناده عن أبي روق[٣] عن ابن عباس وغير طريق الضالين، وهم النصارى. الذين أضلهم الله بفريتهم[٤] عليه، يقول: فألهمنا دينك الحق ـ وهو لا إله إلا الله وحده لا شريك له ـ حتى لا تغضب علينا كما غضبت على اليهود، ولا تضلنا كما أضللت النصارى فتعذبنا كما تعذبهم، يقول: امنعنا من ذلك برفقك ورحمتك ورأفتك[٥] وقدرتك. قال ابن أبي حاتم[٦]: ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين)[٧]، وقد قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى.

فأهل الكلام أصل أمرهم هو النظر في العلم ودليله، فيعظمون العلم وطريقه، وهو الدليل، والسلوك في طريقه، وهو النظر.

وأهل الزهد يعظمون الإرادة والمريد، وطريق أهل الإرادة، فهؤلاء يبنون أمرهم على الإرادة، وأولئك يبنون أمرهم على النظر وهذه هي القوة العلمية، ولا بد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا ولا بد أن يكون هذا وهذا موافقاً لما جاء به الرسول.

فالإيمان قول وعمل وموافقة السنة، وأولئك عظموا النظر وأعرضوا عن الإرادة، وعظموا جنس النظر ولم يلتزموا النظر الشرعي، فغلطوا من جهة كون جانب الإرادة لم

---

(١) البخاري (٦٨٢٩). (٢) مجموع الفتاوى (١/ ٦٥).
(٣) عن أبي روق عن الضحاك عن عبد الله بن عباس، هكذا في تفسير ابن أبي حاتم.
(٤) في المطبوع (بعزيّتهم) وهو خطأ واضح. (٥) في المطبوع (ورقتك) وهو خطأ واضح.
(٦) في المطبوع (قال أبو محمد).
(٧) تفسير ابن أبي حاتم (تفسير البقرة ـ رقم ٤٢).

يعظموه، وإن كانوا يوجبون الأعمال الظاهرة، فهم لا يعرفون أعمال القلوب وحقائقها، ومن جهة أن النظر لم يميزوا فيه بين النظر الشرعي الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به، وبين النظر البدعي الباطل المنهي عنه.

وكذلك «الصوفية» عظموا جنس الإرادة إرادة القلب، وذموا الهوى وبالغوا في الباب، ولم يميز كثير منهم بين الإرادة الشرعية الموافقة لأمر الله ورسوله، وبين الإرادة البدعية، بل أقبلوا على طريق الإرادة دون طريقة النظر، وأعرض كثير منهم فدخل عليهم الداخل من هاتين الجهتين؛ ولهذا صار هؤلاء يميل إليهم النصارى ويميلون إليهم، وأولئك يميل إليهم اليهود ويميلون إليهم، وبين اليهود والنصارى غاية التنافر والتباغض.

وكذلك بين أهل الكلام والرأي، وبين أهل التصوف والزهد تنافر وتباغض، وهذا وهذا من الخروج عن الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

نسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين) ا.هـ[1].

وقال في معنى الضلال:

(ولفظ «الضلال» إذا أطلق تناول من ضل عن الهدى، سواء كان عمداً أو جهلاً، ولزم أن يكون معذباً كقوله: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [الصافات] وقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب] وقوله: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣] ثم قد يقرن بالغي والغضب كما في قوله: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النجم]. وفي قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾﴾ [القمر]. وكذلك لفظ «الغي» إذا أطلق تناول كل معصية لله كما في قوله عن الشيطان: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الحجر]. وقد يقرن بالضلال كما في قوله: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النجم]) ا.هـ[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٩٩ ـ ١٠٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٦ ـ ١٦٧).

فائدة في سبب الفاتحة:

(وبين أن الشر لم يضف إلى الله في الكتاب والسنة إلا على أحد وجوه ثلاثة:

إما بطريق العموم. كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] وإما بطريقة إضافته إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق]، وإما أن يحذف فاعله كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾ [الجن].

وقد جمع في الفاتحة «الأصناف الثلاثة» فقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ وهذا عام وقال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فحذف فاعل الغضب. وقال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فأضاف الضلال إلى المخلوق. ومن هذا قول الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء] وقول الخضر: ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيۡرٗا مِّنۡهُ زَكَوٰةٗ وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا ۝٨١﴾ [الكهف] ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]) ا. هـ[1].

تم بحمد الله

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥١١ ـ ٥١٢).